الجيش المغربي : دوره وآفاقه

١ ـ المعطيات : التقاليد العسكرية .

ان دراسة التقاليد العسكرية المغربية لا يمكن أن تستهدف ابراز عوامل ثابتة في الدور السياسي الذي يقوم به الجيش المغربي . فالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تطورت تطورا عميقا في تاريخ المغرب الشيء الذي لايسمح لنا أن نفكر ولو لحظة واحدة بأنه هناك استمرار سياسي في دور الجيش .

ولا يمكن مقارنة موقف الجيش بموقعه في توازن القوى المغربية اذا ما اعتبرنا مرحلة أو أخرى من مراحل تطور البلاد قبل عهد الحماية وأثناءها وبعدها .

ان اختلاف الظروف لا تترك مجالا للتعمق في البحث (الذي سيبقى هو نفسه غير أكيد) عن وجود دوافع متشابهة تدفع الجيش الى اتخاذ مواقفه . وأكثر من ذلك ، فان الحماية أدت الى تغيير جذري وانقطاع كامل في ذلك الموقع ، لأنه لا يمكن أن نثبت وجود جيش مغربي حقيقي خلال هذه الفترة .

ومع ذلك ، فان هذه الدراسة المتفرعة الاتجاهات قد تكون مفيدة حيث يمكنها أن تبرز بعض العناصر لا تخلو من بعض الأهمية اذا ما ارتكزنا أساسا على معطيات سيكولوجية والى حد ما اجتماعية ، وبعبارة أخرى يمكن أن تشكل دراسة سلوك الفرد المغربي كجندي ، عنصر تحليل في بحث حديث يمس نفس المادة .

ونظرا لاستمرار حالة التخلف خلال كل مراحل التاريخ المغربي ، يحتمل كثيرا أن تظهر باستمرار بعض العوامل الحاسمة لظروف الجندي المغربي ولو لم تكن متشابهة تماما ، ويمكن أن يشكل استمرار هذه العوامل ودوامها قاعدة لدراسة نفسية الجنود المغاربة الفردية والجماعية .

وهذا لا يعني طبعا الرابط المشترك التي تتعلق بتقاليد المغاربة الحربية التي توسع في دراستها المؤلفون الفرنسيون بسخاء ، ولا الميولات المزعومة الى "السيبة" لدى القبائل المغربية التي كانت موضع دراسات موجهة وضعت لتبرير عمل فرنسا في "تهدئتها للفتن" ، بل يجب بالعكس تحديد المعطيات الأساسية قبل الحماية وأثناءها ، معطيات يمكن أن نسادفها بعد الاستقلال ، حتى نتمكن من تحويف ولو أولي لسلوك المغربي أو المغاربة كجنود ، أي كعناصر منظمة ضمن قوة منظمة التي ستتمثل اما في الجيش المغربي قبل الحماية واما في الجيش الفرنسي (أو الاسباني) أثناء الحماية .

أ ـ قبل الحماية :

ان المؤلفين الذين تفرغوا لدراسة الهيكل العسكري للبلاد قبل الحماية ، قد اتفقوا على تأكيد وجود جيش حقيقي كان على أهبة التحول الى جيش عصري قبل دخول الفرنسيين (رونيلوكليرك : " الجيش المغربي " الجزائر ١٩٠٥ . ومحمد الحبابي : " الحكومة المغربية في فجر القرن العشرين "الرباط ١٩٥٧ الصفحة ١٦٤ وما تلاها)

ويجب أن نميز بين مرحلتين من تطور هذا الجيش: من معركة ايسلي الى عقد الخزيرات، ومن عقد الخزيرات الى الحماية .

لقد فتحت انتكاسة ايسلي عهدا لا بأس من أن نذكر ببعض طوابعه . لقد تبين للمخزن ضرورة تكوين جيش عصري فعال ، وهذه الضرورة كانت تحركها مراعاة حماية حدود المغرب . ونجد هنا آفاقا لا تخلو من أهمية في دراسة الدور الحالي للجيش: ان تأسيس أول جيش مغربي حقيقي قد تم من خلال الانشغال بحماية حرمات التراب المغربي .

ويبدو من المهم أن نعرف هل لقي هذا الهدف المنوط بالجيش صدى خاصا وسط الشعب المغربي الذي كان سيزود هذا الجيش بالمجموعات (ولا حاجة الى نفي هذه الحقيقة) . وقد كان أغلب الجيش المغربي سيعتمد في تكوينه على قسمين :

ـ "العسكر" المجندون من قبائل المخزن وخاصة من قبائل "النايبة" من جهة ،

ـ والفرسان من جهة أخرى ، ولكن هذا القسم لم تعد له قيمة كبيرة بعد هزيمة ايسلي .

والعنصر الأساسي كان يتكون من مجموعات " النوايب " المتطوعين من القبائل والمسلحين من طرفها . ولا حاجة الى التأكيد على الطابع الخاص للتطوع ولكنه يبرز حالة نفسية ثابتة لقبائل ذلك العهد التي كانت لا تتردد عن ونح جزء من مواردها المالية والبشرية رهن اشارة السلطة المركزية لحماية حدود البلاد دون أن تستعمل هذه السلطة وسائل لاجبارها على ذلك .

ويمكن أن نجد هنا دافعا قويا سيبرز من جديد بعد الحماية : جيش يدافع عن الحدود يمثل بدون جدال صورة شعبية قد تفسر جزئيا قوته المستمرة . حقيقة أن الدفاع عن التراب الوطني في ذلك العهد كان موجها ضد الفرنسيين بصفة خاصة ، ولكن لا يستحيل التفكير بأن اهتمام الشعب المغربي كان موجها كذلك لتكوين جيش والمحافظة عليه للدفاع عن البلاد ضد أيّ كان من الخارقين لحرمتها ، وان هذا الاهتمام كان يمثل احدى المعطيات الدائمة التي يجب تسجيلها ولكن دون أن نبالغ فيها .

وسنلاحظ أنه في الوقت الذي كان يواجه فيه السلطان صعوبات كبيرة في تأسيس جيش مقتدر حتى معركة ايسلي ، قد كان يؤسس جيشا شعبيا عميق الوطنية بمجرد ما

كان يلوح بخطر يهدد الحدود (خطر كان حقيقيا في ذلك الوقت) . ويمكن أن هذا الدرس لم ينس بعد .

ويمكن أن نذكر عناصر أخرى خاصة منها أن السلطان كان يستعمل الجيش المغربي في مهام مدنية يبدو أنه كان يتقبلها بدون تحمس . لقد تأسست فرقة من المهندسين ويظهر أنها ساهمت في انجاز عدة مشاريع عمومية كبرى . وهكذا نسجل أن مولاي الحسن قد ركز العمل العسكري في البلاد تحت قيادته الوحيدة (وقيادة وزير الحرب) في حين أن المناطق الثلاث (فاس مراكش تافيلالت) كانت مستقلة ذاتيا .

كما انبعثت بعد الاستقلال تقاليد اسناد قيادة الجيش لا الى سلطات عسكرية بل الى السلطان نفسه : وهذا بسبب تخوفه من العساكر التي كانت قد تلعب دورا ما لو أن الهدف الذي أسست من أجله (الدفاع عن الحدود) قد نساه الجميع .

ومن المفيد أن نسجل طرق التجنيد : حيث نجد قانونا للخدمة العسكرية يرتكز على انتخاب المتطوعين ويستثني من لهم مسؤولية عائلية ... الخ مع أن هناك قسم مداوم من الجيش والباقي من المتطوعين (النوايب) الشيء الذي يدفع السيد الحبابي الى القول بأن " الجيش المغربي كان حقيقة جيشا ذا طابع وطني تسيطر على ادارته السلطة المركزية .

وسنستخلص أساسا من هذه الفترة أن الجيش المغربي اذا لم يكن له دور سياسي بمعنى الكلمة فان ذلك يرجع لكونه لم يستعمل قوته ضد الحكم أو باستقلال عنه ولم يحافظ على طابعه الشعبي الا بالغاية التي كانت له : الدفاع عن التراب الوطني .

واذا كان الجيش قد ساهم في بعض العمليات لاقرار الأمن المقررة من طرف السلطة المركزية ، وكان هذا الدور قابلا للتفهم في ذلك الوقت ، فان تجنيده (التطوع جزئيا) وقاعدته الاجتماعية (قبائل قوية) وتطوره يوضحون أن هذا الجيش كان له طابع وطني يختلف كثيرا عن الطابع التقليدي للجيوش الكلاسيكية المداومة ، ويرتبط ارتباطا وثيقا مع الشعب ويشاركه مطمح الساعة الأساسي (مقاومة الغزو المحتمل) ولكنه يبقى في نفس الوقت منضبطا وخاضعا للسلطان .

وقد تكون هذه الاهتمامات نفسها التي كانت لدى السلطان هي التي تفسر هذا الطابع الأخير .

ان الفترة الثانية تبتدئ بعد ١٩٠٥ بقدوم البعثات العسكرية الأجنبية التي كانت مهمتها مبدئيا هي مساعدة السلطان في مهمته التنظيمية ، ولكنها في الحقيقة كانت ترمي الى تحويل الجيش الى جهاز قمعي (الشيء الذي كان الجيش بعيدا عنه حتى ذلك الوقت) والى حليف للغزو التدريجي للبلاد . وقد تجسم هذا التطور في عقد الخزيرات الذي وضع تأسيس بعثات دائمة من المدربين الفرنسيين والاسبانيين يراقبهم مفتش سوسيري ، ولكن هذا البعثات سرعان ما حلت محل الحكومة المغربية لتصبح السلطة الفعلية داخل الجيش المغربي بين أيديها .

وهذا تطور آخر يجب تسجيله لأن مقارنته بالوقت الحاضر تثير الانتباه . ومع ذلك يجب تسجيل مقاومة مؤكدة للجيش المغربي و خاصة مقاومة قبائل " النوايبه " التي كانت تشكل هيكله ضد هذا الغزو الاجنبي . و قد يكون هناك عنصر نفسي آخر علينا ان نسجله و يتعلق بالكراهية الاكيدة التي كانت لدى الهيئات التي يتكون منها الجيش (و ذلك في الوقت الذي كان له تشكيل شعبي على الاقل) تجاه الطاعة لضباط اجانب و لو كانوا "مدربين" .

و يجب ان لا ننسى ان هدف الجيش المغربي الرئيسي كان هو الدفاع ضد الغزو الاجنبي و كان يبدو من الصعب جدا التوفيق فيما بين هذين الطابعين .

ب ـ الحماية

لقد قضت الحماية على وجود جيش مغربي منظم حينما كانت تباشر محو الشخصية المغربية ، و مع ذلك يجب ابراز عناصر متعددة .

١) مقاومة القبائل الضاربة

لقد كانت هذه المقاومة وطنية حقا و كانت ستستمر حتى سنة ١٩٣٦ ، و لكن علينا ان لا نغفل ان القبائل التي ثارت ضد الغزو الفرنسي هي التي كانت تزود اكثر من غيرها الجيش المغربي السابق و خاصة منها قبائل الاطلس و الريف البربرية ، و كانت هذه القبائل واعية انها تؤدي نفس الرسالة الملقاة ـ حتى ذلك الوقت ـ على عاتق الجيش المغربي المنحل ، و نجد هنا استمرارا واضحا لروح هذا الجيش المنظم داخل هذه التشكيلات الحربية المنظمة شيئا ما و التي كانت في الوقت نفسه تتبنى نفس المهمة : الدفاع عن التراب الوطني .

و لنسجل ما هو مهما كذلك و هو ان القاعدة الاجتماعية للجيش السابق و التي هي قاعدة الجيش الحالي نفسها ، لم تتردد عن الوقوف في وجه السلطان اي ضد السلطة المركزية ، اذن النظام و الانضباط المشدد ، لتؤدي واجبا حربيا مقدسا : مقاومة الاحتلال و دخول المعمرين . و هذا المفهوم للاستقلال الوطني هو الذي حركها و ادى بها الى رفض الطاعة العمياء لسلم المسؤولين (الجنرال كيوم : " البرابرة المغاربة و تهدئة الاطلس ") .

و نسجل كذلك انه بعد ما انهزمت القبائل حينما كانت تتوفر على وحدات عسكرية منظمة الى حد ما ، و ذلك امام عدو متفوق عدديا و فنيا ، فانها نظمت حرب عصابات حقيقية لم تنته جزئيا الا حوالي ١٩٢٠ بخضوع زيان . و هذا يحتى ارادة الاستقلال و المقاومة التي يتميز بها العنصر الاجتماعي الذي كان يزود الجيش المغربي السابق بالفرق ، وعزمه على تاسيس جيش مستقل . و من هذه الروح انطلق تاسيس جيش عبد الكريم في الريف .

ونتيجة ذلك لها اهمية كبيرة فى تحديد العوامل السيكولوجية ـ الاجتماعية التى يجب اعتبارها فى تحليل سلوك العساكر المغربية : فحينما يفرض الانضباط او السلم التزاما لا وطنيا (الخضوع الى الاجنبى) ، يرفض هذا الانضباط رفضا ساتا لصالح تعصب وطنى واضح (المقاومة) ويبلغ هذا الرفض حتى العصيان المطلق للسلطة المركزية اى للسلطان اذا اعتبر هذا الاخير انه قد ارتكب خيانة فى حق القضية الوطنية .

٢) تاسيس العساكر المرتزقة

لمواجهة المقاومين الحارسين على التقاليد العسكرية المغربية وخاصة بعد استسلامهم ، لقد اضطر المحتل الاجنبى الى السماح بتاسيس فرق مغربية محضة تمن جيشه نفسه (طابور ، كوم ، " تيرايور " ... الخ) ، ولابأس من ان نقوم بتحليل لتشكيل هذه الجماعات لأنها كانت ستكوّن هيكل الجيش المغربى المقبل .

وعلى الصعيد الجهوى كان تجنيدها يتم كما كان عليه فى الجيش المغربى السابق : فالعناصر التى احتفظ بها الجيش الفرنسى قد اتت كلها من القبائل المعروفة بروح "حربية" خاصة . غير انه يجب ان نسجل فرقا اوليا وهو ان الاطارات السابقة فى الجيش المغربى كانت تختار بناء على قيمتها العسكرية فقط فى الوقت الذى كانت اطارات العساكر المرتزقة تختار بناء على انتمائها الى عائلة اقطاعية (وهذا الامتياز للاقطاعية كان موروثا فى غالب الاحيان عن انتماء بعض اسلاف هذه العائلة الى الجيش المغربى السابق) .

فالمقياس الاساسى بل الوحيد لتجنيد اطارات العساكر المرتزقة (ولو كانت دنيا) كان اذن اقطاعيا . ومن جهة اخرى ففى الوقت الذى كانت العساكر نفسها تزودها القبائل عن ارادة سابقا لمواجهة تهديد اجنبى ، قد اصبحت تتكون من اناس جلبتهم شهوة الربح ، وبدلا من ان يكون الجندى عنصرا من قوة وطنية قد اصبح مرتزقا يستعمل فى جميع الاشغال ، وبدلا من ان يكون له مطمح ! يدافع عنه اصبح محترفا يؤدى مهاما بشكل غير مشرف ان اقتضى الحال معناه ضد اخوانه انفسهم .

هذا وكان استعمال هذه العساكر له ميزته الخاصة اذ كانت مهمتها الاولى مهمة قمعية داخلية حيث انها ساهمت فى عمليات " التهدئة " التى قام بها المحتلون ، كما انها ساهمت ضمن الجيش الفرنسى فى قمع المقاومة الوطنية اما بمشاركتها فى العمليات البوليسية حينما كانت المقاومة سياسية واما بطريقة عسكرية فى الوقة الذى اصبحت فيه المقاومة مسلحة .

ويجب القيام بدراسة اكثر دقة لاستعمال هذه العساكر فى مسارح العمليات الخارجية . ولقد شاركت فى الحرب العالمية الاولى (بعدد محدود حقا)

و لكنها ساهمت اكثر في الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية و النازية .
و يجب ان لا يوهمنا هذا المظهر الثانوي من استعمالها ، و قد غذى هذا الوهم مع الاسف من طرف الحكم الحالي و حتى من طرف بعض الزعماء الوطنيين : فلم يكن كفاح هذه العساكر ضد الفاشية بارادة ذاتية منها دفعت بها الى المشاركة في المعركة التي خاضتها البلدان " الدموقراطية " في اوروبا ، بل ان المرتزقة قد حاربوا الفاشية لانها كانت عدوة فرنسا و لا لأنهم لم يتحملوا الفاشية . فمشاركة جنود و اطارات العساكر المغربية في الحرب ضد الفاشية كانت من باب الصدفة الصرفة ، و لا توجد نقطة ايجابية في هذا الجانب من مشاركة العساكر المغربية الى جانب جيوش الحلفاء . لقد اتخذ حزب الاستقلال موقفا مزيفا اثناء الحرب العالمية الثانية و بعدها بقليل في الوثيقة ، اذ نسب الى العساكر المرتزقة ارادة وطنية في مقاومة العدوان الفاشي و منحها بذلك تزكية كانت لا تستحقها ، و كان هذا خطأ خطيرا قد ساهم في البلبلة و الغموض حول الدور الحقيقي الذي قام به المحاربون المغاربة في الحرب العالمية الثانية .

و هكذا تمكنت عساكر اساسا قمعية على الصعيد الداخلي ان تجد فيما بعد بدور قامت به بصفة ميكانيكية ، و الدليل القاطع عن ذلك هو ان العساكر المغربية في الجيش الاسباني (المنطقة الشمالية) قامت بدور معاكس حيث ساهمت في تنصيب الفاشية الاسبانية (تسجيل دور الجنرال امزيان) و اكثر من ذلك فان مساهمتها كانت حاسمة .

اخيرا فقد ساهمت العساكر في عمليات من نوع استعماري محض خاصة في الهند الصينية (بروز اوفقير) .

و الخطأ او الوهم الذي يجب ان لا نستمر في تغذيته هو حصول تطور في روح المغربي باتصاله مع المكافحين الفيتناميين الذين كان يحارب ضدهم . و قيل خاصة بان " الفييتمينه " استطاع ان يكوّن عقائديا كثيرا من المغاربة الذين اسروا كما ان جزءا آخرا قد اصبح يعطف على القضية الوطنية التي كانت تتمثل في المقاومة و حرب التحرير . و في الحقيقة فان هذا التحول او هذا الموقف لم يكن الا استثنائيا . و قال بيير روندوت في تحليله لسلوك المغاربة في الهند الصينية انهم تاثروا قليلا باديلوجية او بدوافع الكفاح الوطني للهند الصينية (بيير روندوت : " دور الجيش اللاعسكري في العالم الثالث ") .

بل بالعكس فانهم لم يظهروا اي اهتمام ازاء القضايا التي كانوا يواجهونها و اكثر من ذلك فانهم قد برهنوا احيانا عن عدائهم العميق لحرب التحرير ، الشئ الذي لا يستغربه احد . و المرتزق يبقى دائما مرتزقا و لا يمكنه ان يقوم بعمل غير الحرب من اجل من يدفعوا له اجرة الا استثنائيا . يجب اذن ان

نراجع نهائيا الفكرة التي كثيرا ما غذيت و القائلة بان قدماء المحاربين ضد " الفيتمينه "، قد تاثر جزء منهم باديولوجيته ، او ان هؤلاء المحاربين كانوا مسؤوليه لحد ما عن الدعاية للمقاومة الوطنيه و تحرير الشعوب .

٣) جيش التحرير الوطني

لقد احيا تأسيس جيش التحرير الوطني (الشمال و الجنوب) التقاليد المغربية : مقاومة الاضطهاد الاجنبي ، و قد نمت هذه التقاليد نموا ملحوظا بسبب تناقض بعض العوامل التي يجب ابرازها بالطبع .

ـ اولا : هناك توسيع محسوس للمناطق الجغرافية التي كان يتم فيها التجنيد و اذا كنا نجد دائما في صفوف جيش التحرير عناصر من قبائل كانت تنجب تقليديا جنودا و اطارات عسكرية ، فنلاحظ ان القاعدة الجغرافية لتركيب هذا الجيش قد توسعت كثيرا حيث تتضمن عمليا اغلب المناطق و لو كان تمثيلها متفاوتا . و هذا عامل جديد لا بد من تسجيله لانه يمثل التجربة الاولى من نوعها في تاسيس جيش وطني حقيقي .

ـ ثانيا : فان التركيب نفسه لهذا الجيش يطبعه بطابع شعبي حقيقي لان تنظيمه لم يعد على الشكل القبلي الذي كان جاريا به العمل حتى ذلك الوقت .

و بما ان التطوع هو القاعدة طبعا ، لا بد ان نعتبر ان هذا التطوع قد اصبح فرديا (بعكس التطوع الجماعي الذي كانت تنظمه قبائل " النوايب ") من جهة ، و ان التنظيم اصبح دموقراطيا لأول مرة من جهة اخرى ؛ و بالرغم عن كون التمييز بين جنود و اطارات جيش التحرير كان مخففا نظرا لطبيعة المعركة ، فانه قد قطع كل صلة مع البنيات المصطنعة التي كان جاريا بها العمل حتى ذلك الوقت و التي كانت تعتمد بصفة واسعة على السلم الاقطاعي (و ذلك في شكل المقاومة الاول نفسه ضد الاحتلال الفرنسي) .

و اهم من ذلك ، لقد كان لهذا الجيش اساس اديولوجي يطبعه بطابع رئيسي حيث تاسس لاول مرة فوق التراب المغربي جيش له اهداف اخرى زيادة على الهدف الذي كان دائما اساسيا و هو المقاومة ضد الغزاة الاجانب . و بفضل تجنيد اعضائه من الوسط الشعبي فقط ، كانت لجيش التحرير بعض المظاهر الفريدة من نوعها في تاريخ المغرب ، حيث كانت تحركه فعلا اهتمامات سياسية و اجتماعية و تاسيسية لم تكن لها بنية متينة طبعا و لكنها في نفس الوقت كانت تتضمن له تماسكه و اجابية غايته .

و توجه في هذا الجيش من اعلى سلمه الى اسفله نفس الطامح و نفس الارادة للقضاء على الاحتلال اولا و اكثر من ذلك على الهياكل السياسية و الاجتماعية التي سمحت بهذا الاحتلال و التي اصبحت طبيعتها الغير العادلة و العتيقة لا تحتمل . حقيقة ان هذه الاهداف لم تكن تحتوي لا سيما في بدايتها على نظرة دقيقة حول

بنيات التعويض للنظام السابق ، ولكنها بالرغم من انها كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحركة السياسية للمقاومة (حزب الاستقلال) و بالحركة الحضرية المسلحة بالاخص (منظمة المقاومة فى المدن) فانها لم تفقد شيئا من استقلالها الاكيد .

و كان جيش التحرير يمثل النواة الاكثر قوة و تماسكا داخل حركات التحرير السياسية و الاجتماعية بعد ان تاسس فى نهاية عهد الحماية ، وحلقة من اقوى الحلقات فى المحاولة الاولى لتوحيد المغرب العربى سياسيا و اجتماعيا و ذلك بفضل تفتحه الى التهامن الفعال مع جيش التحرير الجزائرى .

و يجب ان لا نغفل ان الكفاح المسلح (حرب العصابات) الذى كان يخوضه جيش التحرير ، يتضمن حسب صورة " السمك فى البحر " ، المعروفة جانبا ثوريا واضحا ، حيث انه كان شعبيا بطريقة تجنيده و شعبيا باهدافه و شعبيا اكثر من ذلك بتجانسه العضوى مع الشعب المغربى الغير المسلح ، و كان هذا التجانس يبحث فيه القوة و لكنه كان ينعكس فى نفس الوقت على اهدافه .

و جيش التحرير الذى كان وطنيا فى اول الامر قد اصبح فى نهاية الحماية جيشا ثوريا بالمعنى الدقيق للكلمة . انه جيش الشعب .

٢ ـ القوات المسلحة الملكية و تطوراتها

أ ـ العوامل الواجب اعتبارها

لقد تم تاسيس القوات المسلحة الملكية (ق.م.م.) بناء على تقنية لا بد من تسجيلها بعنها لانها كانت حاسمة فيما يتعلق بدور الجيش السياسى و تطوره المحتمل . لقد تقرر تاسيس جيش مغربى سنة ١٩٥٦ حول نواة دقيقة جدا : و هى العناصر المغربية من الجيش الفرنسى (الكوم الخ) . و قد يظهر فى ذلك تناقضا اذا اعتبرنا ان هذا القرار قد اتخذته حكومة كان حزب الاستقلال مشاركا فيها و كانت المقاومة تساندها . و لعلها كانت من الاخطاء الفادحة التى ارتكبتها حركة التحرير السياسية و التى لا زالت هذه الحركة بشكلها الحالى تؤدى ثمنها حتى اليوم . و يبقى كيفما كان الحال ان اغلب الجيش الوطنى يتكون من الهيئة التى كانت مكلفة بالقمع خلال المقاومة .

و هناك عنصر اضافى و هو التحاق " المحلة " ، المنطقة الاسبانية السابقة بهذه النوات ، حيث كان لهذه العساكر نفس الطابع الذى كان يطبع جيش المنطقة الفرنسية السابقة ، طابع الارتزاق .

و ادماج جيش التحرير لم يكتسى الا صبغة تغيير ثانوى فى تشكيل ق.م.م. التى كانت عساكر القمح السابقة (الفرنسية او الاسبانية السابقة) لم تزل سائدة فيها .

لقد ارتفع عدد ق.م.م. من ١٥ ٠٠٠ رجل (كوم) الى ٢٣ ٠٠٠ بادماج

" المحلة " و جيش التحرير فيها •

و يظهر من اول ملاحظة ان جيش التحرير كان يمثل أقلية ضئيلة داخل العناصر التي يتكون منها الجيش •

هذا و يجب ان نسجل عناصر اخرى تعدم اية امكانية لجيش التحرير الوطني للقيام بدور حقيقي داخل القوات المسلحة الملكية • و كانت النتيجة المباشرة لادماج جيش التحرير فيها هي انحلاؤه كهيأة منظمة متماسكة حيث كان الاحتفاظ به على هذا الشكل ضمن ق•م•م• لا يقبل حوله اى نقاش • و كان جيش التحرير قد تم حله اذن بسبب اندماجه نفسه في الجيش و اصبحت عناصره غير قادرة على القيام بدور كبير نظرا لتشتتها و مظهرها كأقلية قليلة • و يجب ان نسجل اكثر من ذلك قرار الجنرال الكتاني الرامي الى توقيف الترقية من ١٩٥٦ الى ١٩٥٩ ، و هذا القرار الذي كان يظهر بمظهر فني ، كان له في الواقع هدف سياسي مهم اذ انه جمد سلم جيش التحرير كما كان عليه في بداية الاستقلال• و لم يوجد اى ضابط سام في هذا الجيش (الجنرالات مثلا) في الوقت الذي نجد عددا منهم من القوات الفرنسية و الاسبانية السابقة • و النتيجة المباشرة لتوقيف الترقية كانت هي اسناد اغلب المراكز القيادية في ق•م•م• للضباط السامين السابقين في الجيش الفرنسي و الاسباني الذين كانوا متفوقين عدديا ، اما اطارات جيش التحرير فكانت محصورة عمليا في وظائف دنيا بسبب رتبها المتواضعة التي سجلت بالتشابه مع الرتب في الجيش الفرنسي • و لم يكن اى معنى من الناحية الفنية لهذا القرار حيث كان جيش التحرير لا يتضمن رتبا عليا بسبب طابعه الديموقراطي و الشعبي و لم تكن هنا الا مطابقة ضئيلة بين هذه الرتب و رتب الجيش الفرنسي • و لكن المناورة كانت محكمة من الناحية السياسية حيث كانت تمنع ـ و ذلك بتآلفها مع وقف الترقية ـ اية امكانية لذى اطارات جيش التحرير للقيام بدور فعلي ، تلك الاطارات التي انحصر دورها في الخضوع و الموافقة الصرفة •

اما فيما بعد لقد تم التجنيد على اسس جديدة ، و في الوقت الذي كان فيه اغلب الجيش من قوات بربرية و بدوية (كوم محلة) بسبب تشكيله الاولي ، كان نموه قد تم في اتجاه ارتكاز واسع على المناطق الحضرية • و هذا لا يعني ان ذلك التطور كان نتيجة سياسة مقصودة قام بها الحكم لتعريب تدريجي للجيش او لتوسيع قاعدته الاجتماعية في المدن ، بل كان نتيجة تمركز الجيش اساسا في الدار البيضاء و مكناس و القنيطرة و فاس حيث كان يميل الى التجنيد في عين المكان • و مع ذلك يجب تسجيل هذا الواقع لانه ادى الى ديموقراطية تدريجية في قاعدة ق•م•م• تمت من خلال التجنيد من الفئات الاكثر وعيا في السكان و المحرومة مثل محرومي الارياف ، غير انها تاثرت اكثر من غيرها بالمعارك الوطنية و خاصة الاجتماعية الاكثر واقعية في المدن •

هذا و يجب كذلك ان نبرز عاملا اكثر اهمية و هو تجنيد اطارات الجيش • لقد وجه نداء منذ ١٧ يليوز ١٩٥٦ للطلبة و الاطارات الصغيرة (نداء العقيد الداودى) للالتحاق بالجيش ، حيث توجه الحائزون على شهادة الباكالوريا الثانية الى الدار البيضاء ، اما ذوى الشهادتين الابتدائية و المهنية فكانوا يتوجهون الى مدرسة ضباط الصف باهرمو • و من الملاحظ ان هؤلاء الطلاب المزيفين كانوا فى اغلبهم تلامذة فى الثانويات قد رسبوا فى امتحان الباكالوريا ، و كانوا يفضلون الالتحاق بالجيش عوض من ان يكرروا السنة الدراسية •

و يبدو ان تلبية النداء كانت واسعة حيث تم تجمع كبير لصالح الجيش من تلاميذ الاقسام النهائية فى المعاهد و الاطر الفنية الصغيرة من الطبقة المتوسطة التى جلبتهم الوعود اللامعة • و يجب ان نسجل نتائج هامة لهذا العنصر : لقد تنوع تكوين اطر الجيش بصفة ملموسة •

هذا وفى الوقت الذى كانت فيه هذه الاطارات و باقى القوات الفرنسية السابقة فى اغلبها برسبرية من الناحية العرقية و اقطاعية من الناحية الاجتماعية (الانتساب الى العائلات القبلية الكبرى) ، لقد وسع النداء الموجه الى الطلبة و الاطر الصغيرة القاعدة الاجتماعية و هذا بدون ان يدخل عليها ديموقراطية ، اذ كانت الاطر الجديدة تابعة من العائلات البرجوازية (البرجوازية الكبيرة و المتوسطة بالنسبة للطلبة ، و البرجوازية الصغيرة بالنسبة للاطارات الفنية الصغيرة) • و كما لاحظ بيير روندوت (" دور الجيش اللاعسكرى " المذكور سابقا) فان توسيع تجنيد الاطارات قد ادى الى شبه احتكار لفائدة الطبقات الحاكمة و الملاكين العقاريين • و لكن هذا العامل فى حد ذاته لم يكن جانبا سلبيا فقط اذ ان الضباط الجدد الذين اتوا من الاقسام العليا من المعاهد و الثانويات قد شاركوا اغلب رفاقهم الذين استمروا فى الحياة المدنية فى اهتماماتهم و انشغالاتهم •

و غالبا ما كان لهم نفس التكوين الاديولوجى و نفس الدوافع الفكرية ، و احيانا كانوا قد انظموا قبل تجنيدهم الى حركات طلابية كانت تكافح من اجل الاستقلال و ذلك اما فى اطار حزبى او نقابى • و كيفما كان الحال لا يمكن القول ان اغلبيتهم كانت محافظة او رجعية • بل و بالعكس فقد كان لبعضهم حتى تكوين ثورى عالى جدا و لو على الصعيد العقائدى فقط •

و من بعد ذلك لقد انزفد المنبع الطلابى الذى كان يتم فيه تجنيد الضباط حيث اظهر الطلاب تحفظا كبيرا بعد ا مرور الموجات الاولى من الحماس • و اسباب ذلك كانت بسيطة ، اذ انه بقطع النظر الانحطاط الكبير الذى عرفته السمعة العسكرية بسبب الدور الذى اعطاه الحكم للجيش هذا الدور الذى سندرسه فيما بعد ، لقد كانت الوظائف فى القطاعات الاخرى تظهر اكثر انتفاعا و اغراء حيث دفعت الى الابتعاد

من ق.م.م. كل من كان محتملا ان يحترف فيها في اوقات اخرى .
و لكنه في نفس الوقت كان تجنيد الضباط المقبلين قد توسع حتى بلغ ادنى المستوى الاجتماعي : الطبقات المتوسطة و حتى الفقيرة . هذا و لم يكن للضباط المنبثقين من الطبقات المذكورة اهتمامات اكثر تقدم فحسب ، بل حافظوا كذلك على روح تمرضية و حتى تقدمية اكتسبوها في المعاهد الثانوية او بسبب ظروف عيشهم التي كانت اقل رفاهية من ظروف ضباط اجيالهم السابقة .

على اى حال فان هؤلاء الضباط و ضباط الصف المنبثقين من الطبقات البرجوازية او المتوسطة قد وجهوا طبعا الى الوحدات العسكرية التي تتطلب مقدرة فنية عالية ، و هذه الوحدات هي الاكثر اهمية من الناحية الستراتيجية و التاكتيكية (الطيران ، البحرية ، المدرعات ، المدفعية ، المواصلات ، الهندسة ....) و يبدو ان هؤلاء الضباط يمثلون داخلها اغلب الاطارات الحالية .

ب ـ الدور العسكري المحض الذي يقوم به الجيش

١) في الداخل لقد جعل الحكم من الجيش قوة اساسا قمعية في الداخل اذ قام الجيش في السنوات الاولى من الاستقلال بدور " المحافظة على الامن " حيث كانت طبيعته الرجعية لم تزل غامضة في ذلك الوقت : قمع انتفاضة الريف و تافيلالت (عدى و بيهي) الذي تصرف فيه الجيش تصرف لا يتسم بلطافة مثالية

و بعد ذلك فقد كان الجيش يتدخل يوما بعد يوم باكثر وضوح في عمليات القمع السياسي ضد القوات التقدمية و المظاهرات الشعبية . و هذا التطور قد بلغ ذروته بسحق الانتفاضة الشعبية في مارس ١٩٦٥ سحقا وحشيا .

و الى جانب هذا الدور العسكري المحض كان الجيش يستخدم كذلك في نشاط بوليسي من نموذج لا شعبي صرف . و قد احتلت عمليا اطارات الجيش ادارة الامن و البوليس (اوفقير و الدليمي) او بصفة عامة ادارة قطاعات القيادات الادارية كعمالات الاقاليم و الكتابات العامة و القيادات و البشوات . و في الوقت الحاضر يوجد كل البنيان الاداري للبلاد بايديهم عمليا . و ادى هذا التطور الى تاسيس مركز للتعليم الخاص سنة ١٩٦١ يستهدف اعطاء ضباط ق.م.م. المعلومات الكافية لاحتلال مراكز ادارية .

و اخيرا فان الجيش ينظم حاليا من الناحية الهيكلية و الفنية في اتجاه محدد يرمي الى قمع اى نشاط ثوري محتمل : وحدات خاصة للامن ، كوماندو ، تقوية الدرك ، قوات احتياطية الخ .

٢) في الخارج : اما في الخارج فان الجيش لم يقم بدور اكثر لمعان ، فكان تدخله الاول و الفعلي على الصعيد الخارجي يتمثل في مشاركته مع الخوذات الزرقاء في عملية الكونغو حيث لعب دورا حاسما في الاطاحة بلومومبا (دور الجنرال

الكتانى) ، و لكن لا يمكن ان ننسب هذا الدور الى مجموع القوات التى استعملت فى هذه المنطقة •

اما التدخل الثانى للجيش على الصعيد الخارجى فيجب تحليله باكثر دقة و نعنى هنا نزاع الحدود الجزائرى المغربى • وكان هذا النزاع الذى اوحاه النظام قد وحد صفوف الجيش الذى ايد العملية بصفة جماعية محسوسة (باطاراته التقليدية و الحديثة) • و اخطر من ذلك هى ديماغوجية الدفاع عن حوزة التراب الوطنى التى اثرت على الجماهير حيث اصبحت هذه الاخيرة تؤيد الجيش الذى كان يدرب بالامس على ايديها •

و كانت الانتصارات العسكرية التى فاز بها الجيش قد عززت شعبيته (المؤقتة لحسن الحظ) •

و فيما يلى نقطة مهمة يجب تسجيلها : لقد كان الدفاع عن الحدود و لازال حتى الان دافعا مهما لوحدة الجيش مهما كانت بجانب ذلك عوامل التوتر على الصعيد الداخلى • و لا يمكن ان نتنبأ فيما اذا سيكون لهذا المحرك الذى استعمله الحكم نفس النجاح لدى الشعب المغربى مرة ثانية ، و لكن فى نفس الوقت سيكون من العبث نفى وجود هذا المشكل الذى لايمكن حله بطريقة دغمائية •

و سنشير اخيرا اشارة سريعة الى التدخل الوحيد الذى كان بالامكان ان يكون تقدميا لو لم يتوقف ، و نعنى هنا الدعم العسكرى للقوات المقاتلة ضد اسرائيل فى حرب حزران (يونيو) ١٩٦٧ •

فالسرعة التى تم بها انتصار اسرائيل ، و تذبذب الحسن الثانى فيما يتعلق بالاعانة التى كان من الواجب تقديمها ، و تحفظ بعض الاطارات من المغامرة فى قضية لم يكن لها تنظيم محكم و لا دعم مادى و تعبوى فعال ، كل هذا جعل ان الفرق المبعوثة لم تصل حتى الى المكان المقصود • و لكن قضية كهذه قد لهبت و لا زالت تلعب دورا هاما فى نفسية الجيش •

٣ ــ عناصر تحليلية لدور الجيش اللا عسكرى

أ ــ عوامل المحافظة

الدور الذى قام به الجيش حتى الان هو ان يظهر بمظهر الحارس القوى و الحازم للوضع القائم و البنيات الرجعية و الاقطاعية فى البلاد و المؤسسات السياسية اللاشعبية • و ادى به هذا الدور مرارا متعددة الى الطاعة بدون حوادة فى تنفيذ اوامر الحكم القمعية • و يمكن تفسير هذه الخاصية فى الجيش الحالى بعوامل كثيرة :

١) كان احد العوامل الحاسمة هو التاسيس الاول لـ ق • م • م • حول نواة القوات المرتزقة الفرنسية و الاسبانية السابقة التى كانت قد شاركت فى كل العمليات

القضية التي كانت تامر بها الحكومة الفرنسية ، و من البديهي ان تصبح وضعيتها مريحة اكثر حينما تنفذ عمليات كهاذه بتزكية و امر من السلطة المركزية المغربية .

و لا يمكن ان ننتظر من عساكر اطاعت الاجنبي ضد مواطنيها انفسهم ، أن تتخذ موقفا غير الطاعة العمياء للحكم القائم .

اما بالنسبة للجنود ليست هناك ارادة اختيارية او منظمة لان ارادة كهاذه لا وجود لها فردية كانت او جماعية ، فانما هي طاعة جامدة في ممارسة مهنة وقع عليها الاختيار لاسباب مختلفة و لا يرغب صاحبها في فقدانها كيفما كان العمل الذي يمكن ان يقوم به تنفيذا للاوامر . و في الواقع ليست للجنود اهمية خاصة ، لانهم سيطيعون اي حكم ينصب نفسه ما داموا يفهمون بنفس المعنى انظباطهم المكانيكي و الطاعة للسلم العسكري .

ان وضعية الضباط السامين لهذه العساكر اكثر اهمية اذ انهم بعدما شاركوا في القمع في عهد الحماية ، قد وجدوا مخرجا اخيرا و انقلبوا جاء بمثابة مهجزة في اندماجهم ضمن ق م م . الشئ الذي مكنهم من استرجاع شرفهم و وضعيات مترفهة و ارتفاع في السلم الاجتماعي ، مع انه كان بالامكان ان يحدث لهم عكس ذلك بعد الاستقلال . و اكثر من ذلك فقد وقع عليهم الاختيار لتسيير جيش وطني و تشكيل قيادته العليا مع انهم كانوا يعلمون كل العلم انهم لا يستحقون ذلك لا من وجهة النظر الادبية فحسب بل السيلسية كذلك . و انهم مدينون بهذه الوضعية التي لم يكونوا يترجونها للحكم الملكي و البنيات السياسية التي سمحت بحدوث صناعة كهاذه . و يجب ان لا ننتظر منهم ان يساهموا بشئ في محاولة قد تزعزع هذا الهرم لانهم يعلمون كل العلم انهم سيخسرون كل شئ في ذلك من جهة و لانهم تطبعوا بعقلية رجعية عميقة ان لم تكن لهم من قبل من جهة اخرى . و اكثر من ذلك فان التجربة علمتنا انهم برهنوا عن حداقة مبالغ فيها في اتجاه المحافظة على النظام القائم .

ان هؤلاء الضباط لا يطيعون الدولة ، بل انهم برهنوا عن اخلاصهم للعرش روحا و جسما لانه هو الذي وفر لهم كلما لذيهم و لانهم قد يصبحون لا شيئا بدونه .

و مع ذلك فمن الممكن انه قد حصل نصفة استثنائية ان بعض هؤلاء الضباط الذين لم يورطوا كثيرا انفسهم في عهد الحماية و نسوا ماضيهم بعد ان استرجعوا كرامتهم و شرفهم ، قد اصبحوا لا يشعرون بجميل بالغ للعرش ، الشئ الذي لا يعني انهم اصبحوا يشعرون بمشاعر ثورية . و لكن يمكن القول بان هؤلاء على الاقل يحتمل انهم سوف لا يعارضون بعناد كل ارادة تغيير شعبية ، غير انه في الحقيقة يحتمل اكثر من ذلك ان عددا كبيرا من الضباط السامين في الجيش الفرنسي السابق قد يلعبون ورقتهم النهائية فيما اذا تبين لهم ان تغييرا كهذا لا محالة اذ سيحاولون آنذاك حتى ان يطيحوا بالحكم الملكي نفسه اذا اظهر هذا الاخير ادنى ضعفا او خضع للضغط الشعبي ، هذا اما بتصفيته تصفية شاملة و اما انتزاعهم

منه سلطاته الفعلية .

و لكن مغامرة كهذه تبدو مخطرة جدا لان هؤلاء الضباط لا يملكون السلطة الا لان الملك وضعها بين ايديهم . فمن هذه الزاوية يبدو ان مصيرهما مشترك الا اذا كان عمل من هذا القبيل (تصفية السلطة المركزية لمواجهة الارادة الشعبية مواجهة اكثر شدة) قد تدعمه الامبريالية العالمية بطريقة من الطرق .

٢) و يبقى علينا ان نبحث وضعية الضباط المجندين بعد الاستقلال . فيظهر من الغريب ان يكون هؤلاء الضباط الذين اتوا من نفس آفاق رفاقهم المدنيين (طلاب و اطر صغيرة) الذين استمروا في ثوريتهم و لو من ناحية التكوين ، قد حصلوا على ارادة رجعية للمحافظة على البنيات القائمة . غير انه بما ان الجيش حافظ على مستوى عال من الهيبة الاجتماعية التي لا تعني السمعة و سط الشعب لانه لم يستبق شيئا منها ، بل انها تتعلق بمستوى المعيشة و الامتيازات المكتسبة و التشريفات الرسمية و الوظائف الخ ، فان هذا كله يعمل لصالح تحويل هذه الاطارات الى مشاعر غير متحمسة لكل ارادة في تغيير يمكنها ان تبرز . و من جهة اخرى فان خشية فقدان المصالح و المكتسبات قد تلعب دورا قويا في هذا الاتجاه ، كما ان عددا كبيرا من هؤلاء الضباط قد شاركوا في العمليات القمعية التي قد يهابون المحاسبة عليها في حالة تغيير ، او انهم صعدوا الى وظائف ادارية عالية لا يرغبون في الانتزال عنها بسرعة .

و اخيرا لا تحق الاستهانة بروح الانظباط التي اكتسبوها في المدارس العسكرية او التي تاثر بها بعضهم على الاقل ، اضف الى هذه الروح تادية يمين الوفاء لشخص الملك الذي وضع سنة ١٩٥٦ . و بما ان القيادة العليا يحتلها الضباط السابقون في الجيش الفرنسي وحدهم تقريبا ، فاننا نظن ان الانظباط العسكري يؤدي و لو بالنسبة للوقت الحاضر فقط الى تلاحم هيئة الضباط مهما كان اصلهم بالسلطة المركزية .

و في النهاية يجب ان لا نغفل التضامن العسكري الغريزي الذي يتكون فيما بين الضباط ، الشئ الذي يجعل بعضهم يمتنعون عن القيام باي دور تفرقة قد يكون النتيجة الحتمية لمشاركتهم او لحيادهم اتجاه حركة تغيير سياسي .

٣) و هناك عامل آخر لابد من اضافته و هو ان العناصر التي كانت ـ او كان بالامكان ان تكون ـ تقدمية قد صدمها الموقف العدائي الذي وقفته الحركات السياسية التقدمية و خاصة منها النقابة الطلابية (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) تجاه الجيش ككل ، و ا . و ط . م . مثلا لم يميز في ادنته الاولية للجيش بين ضباط العساكر المرتزقة و الضباط الذين تم تجنيدهم بعد الاستقلال ، حيث انه اعتبر مجموعهم كضباط " اوبييت " في جيش للاستعمار الشئ الذي خلف آثارا سيئة في انفسهم . و كان انطباعهم ان هذه الادانة لم تكن ادانة الدور

السلبي الذي يقوم به الجيش في البلاد بل ادانة للهيأة العسكرية كهيأة . هذا وانهم قد اختاروا هذه الهيأة واذا ايدوا ا.و.ط.م. باية صفة من الصفات فقد يكون معنى ذلك ادانة انفسهم .

و موقف كهذا قد خلف اثارا واضحة و لو انها تميل حاليا الى الانمحاء ، و يكفي ان نرى الحذر المحسوس لدى الضباط المجندين بعد الاستقلال تجاه الطلبة الذين كانوا مع ذلك رفاقا مدرسيين لهم . و مما يؤسف له هو ان هذا الحذر يؤدي الى اضمحلال العطف الذي كانوا موضوعيا قد يكنونه للحركة التقدمية ، و الذي رمى بهم الى موقف عدائي او على الاقل الى موقف متحفظ بالنسبة اليها . و موقف ا.و.ط.م. هو مثل من الاخطاء التكتيكية و حتى الستراتيجية التي كان و لا يزال ثمنها يؤدى غاليا .

٤) و اخيرا هناك الاسباب الفنية التي تساهم في منع الجيش عن القيام باي دور غير دور حراسة المؤسسات القائمة .

فان الترقية مرهونة بارادة الملك و لهذا فعلى كل من يريد الترقية ان يظهر مواقف حازمة ضد ارادة في التغيير ، الشئ الذي ارغم كل من سبق لهم ان اتخذوا مواقف معاكسة على البقاء في رتب سفلى ، هذا من جهة ، و نظام التحولات العديدة التي تقوم بها القيادة العليا تمنع عمليا كل الضباط الذين قد تكون لديهم ميولات تمرديه من التاثير على رفاقهم او جنودهم من جهة اخرى . و الى جانب ذلك فان القيادة العليا قد قامت منذ زمن طويل بطرد منهجي لكل اليساريين او من يقتربون منهم اذا ما لم يستقيلوا بارادة منهم .

و هناك مثال آخر من الاخطاء التكتيكية التي ارتكبتها الحركة التقدمية و هو دفع الاطارات التي كانت تعطف عليها الى تقديم استقالتها الفردية او الجماعية الى الملك . و اذا كان لهذه العملية صدى مؤقت و معتدل في نفس الوقت فان نتيجتها كانت اكثر من ذلك و هي ان تساعد الحكم على تطهير اسهل للجيش ليجعل منه اداته الخاصة . و بعبارة اخرى فانها اسهلت له مهمته .

ب ـ عوامل التقدم

١) التجنيد : ان التوسع المستمر داخل ق.م.م. التي يبلغ عددها حاليا ٧٥٠٠٠ رجل ، قد ادى الى كون النواة الاصلية التي تتكون من العساكر الفرنسية السابقة قد اصبحت تمثل اقلية ضئيلة . هذا و لقد ذكرنا اعلاه ان هذا التوسع قد تم اساسا في المناطق الحضرية . و يستحيل ان تستمر قاعدة الجيش في مشاهدة العمليات القمعية الموجهة ضد الجماهير التي هي جزء منها و لربما حافظت على ارتباطات بها عن طيب خاطر .

و يظهر من المستحيل ايضا ان تشاهد هذه القاعدة بكل هدوء و سكينة المذابح الناتجة عن مطالب تكون قد شاركتها فيها في الماضي .

حقيقة ان سخط الجنود على العمليات التي يرغمون على القيام بها ليست له نتيجة لانهم يقومون بالعملية رغم ذلك ، و هذا هو الاهم في النهاية ، و لكن توجيها نهائيا للضباط ضد كل تغيير اجتماعي قد يؤدي الى تبلور الانكار التي ستجبر هذه الاطارات نفسها على اخذها بعين الاعتبار .

و من جهة اخرى فان تجنيد عدد كبير من الحضريين وكون العساكر الفرنسية السابقة تمثل اقلية ، كل هذا ادى الى تفاوت مرحلي لا بد من ان يحدث تأزما داخل الجيش : اذ ان الضباط السامين البرابرة الاصل و الذين اتوا من العساكر المرتزقة بالاخص ، لم تصبح لهم اية تشيلية لبقية الجيش التي اصبحت اقل تحديد من الناحية الاقليمية و لا يربطها رابط خاص بالجيش الفرنسي . و طال الزمن او قصر فلا بد من ان تؤدي تصفية العساكر المرتزقة التدريجية (السن ، الامراض ، الاستقالات ، عدم الكفاءة الخ) الى بروز ضباط اقل آثار من حيث نشاطهم السابق للاستقلال اذ لا يصبح لهم اي دين خاص نحو الملك . و كون هؤلاء الضباط من أولائك الذين جندوا غداة الاستقلال من وسط الطلاب و الاطر الصغيرة ، و هذا لا يشكل في حد ذاته ضمانة لتطور الجيش نحو ارادة تغيير سياسي و اجتماعي ، و لكن بما ان التناقضات بين هؤلاء الضباط و الحركة التندمية تكون قد خفت ، فمن الممكن انهم سوف لا يعارضون بصفة خاصة حركة لا يشعرون نحوها باي عداء و يمكن حتى ان يكنوا لها شيئا من العطف .

على اي حال يمكن منذ الآن ادراك التفاوت فيما بين بنيات القيادة العليا (برابرة بدويون من الجيش الفرنسي او الاسباني السابق) و البنيات المتوسطة للضباط الحضريين المثقفين و المتعلمين في اغلبهم و الذين ساهموا في الكفاح السياسي من اجل الاستقلال على مستويات مختلفة . و لكن مما يؤسف له في نفس الوقت هو ان هذا التفاوت قد اكتسى صبغة قبلية محسوسة (برابرة و حضريون) .

و من الممكن ان تكون لدى الملك ارادة مطلقة لاحاطة نفسه باطارات عسكرية بربرية الاصل فقط . و كيفما كان الحال فان كل نزاع بين القيادة العليا و اطارات الجيش المتوسطة قد يؤدي بسهولة الى عواقب متشعبة على الصعيد الوطني . و اذا كانت اسباب هذا النزاع سياسية مثلا فان المناطق الريفية قد تفهمه فهما آخرا و ترى في العملية كانها تصفية لممثليها لصالح الحضريين .

و لا يبعد الظن بان ذلك يشكل محركا خطيرا للتفرقة ، و ان اطارات الجيش تفضل الاكتفاء بالبنيات القائمة لتجنبها .

٢) الترقية : و لا يبعد الظن كذلك بان نظام الترقية الحالي سيؤدي في النهاية الى بث المرارة و البغض في نفوس الضباط الاعوان (سوبلتيرن) . لقد لاحظ بيير روندوت منذ سنة ١٩٦٢ البنية الغريبة في سلم الجيش (" دور الجيش اللاعسكري في العالم الثالث ") : جنرالان و ٣٠ ضابطا ساميا و ١٢٠٠ من الضباط

الاعوان .

وادت عمليا هذه البنية الى انعدام الترقية على مستوى نقيب (قبطان) الشئ الذى احدث بما لا شك فيه تأزما لدى الضباط الاعوان . وبما انه لم يحصل تغيير ملموس منذ ذلك الوقت (حيث ارتفع عدد الجنرالات و الكولونيلات فقط) ، فلم يكن هناك سبب كى لا يستمر هذا التأزم .

و لاشك ان هذا التأزم الفنى المحض قد يصبح سياسيا فيما اذا استمرت الوضعية على هذه الحالة لان الاطارات التى اوقفت ترقيتها هى نفسها التى انبثقت من البرجوازية الصغيرة و المتوسطة و تابعت دراستها العسكرية فى الدار البيضاء (٧٤٠ من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٠) و سان سير (٢٢٠ فى نفس الفترة) و طليطلة (١٠٠) بعد ما انهت دراستها العادية و لم يكن لها اى عطف خاص تجاه ضباط الجيش الفرنسى او الاسبانى السابق ، هذا و قد تكون اكثر اهتمام بقضايا الجماهير الاجتماعية من هؤلاء الضباط .

و من جهة اخرى فان الترقية تتم بالاختيار و بناء على الاخلاص الاكثر اندفاعا عن المؤسسات .

و لا يبعد الامر مرة اخرى بان هذا النظام الذى ينفى المقدرات و الكفاءات المطلقة اما سيجب التخلى عنه و اما انه سيحدث تازما لدى الضباط الذين سيشعرون بانهم مضطهدون حيث لا تؤخذ مؤهلاتهم بعين الاعتبار .

و هذا التأزم موجود فعلا ، بل انه هناك نوع من الاحتقار لهؤلاء " الاجودانات " الاميين الذين اصبحوا ضباطا سامين بحكم الظروف .

٣) مهام الجيش اللاعسكرية

منذ ان استعمل الجيش لاغراض ادارية و صحية و اجتماعية فى سنة ١٩٦١ حيث اسند له مثلا " توجيه المواطنين بتبليغهم تعليمات الحكومة و تنظيم العمل و الانعاش الوطنى للجماهير الشعبية " ، قد اصبح على اتصال مباشر بالواقع الاقتصادى و الاجتماعى . و ليس من المستبعد ان يكون هذا الاحتكاك المطول مع الجماهير و الواقع قد ادى الى تطور ايجابى لتلك الاطارات ، او على الاقل ان لا تشاهد بلا مبالاة التطور الرجعى الذى يعمق بؤس الشعب .

و نظرا فقط لكون الجيش يشكل حاليا قوة الحكم الاساسية فذلك عامل خطير بالنسبة للحكم نفسه ، ذلك لان الجيش قد يتذوق السياسة بعدما تدرجه فيها طبيعة الاحداث ، و لا يستبعد كذلك ان يتغير توجيهه نظرا للعوامل التى سبق ذكرها .

و على اى حال ، فان الجيش قد اصبح فى طريق التحول الى قوة سياسية مستقلة بعدما كان اداة طيعة للحكم . و الشئ الوحيد الذى يربطه بهذا الحكم (زيادة على الانضباط فى حد ذاته) هو ان القيادة العليا مدينة بكل ما لديها للملك الشئ الذى يجعلها تخلص لهذا الملك وتستمر فى الاخلاص له . ولكن هذه الوضعية لا يمكنها ان تدوم الى الابد ، مع انه لا يمكن تحديد اتجاه تطورها بالضبط .

وكيفما كان الحال سيكون من الخطأ الاعتقاد بان امكانية التطور غير موجودة . والمهم هو ان نحاول بقدر الامكان توجيه هذه الامكانية دون ان نعتبرها عاملا اساسيا لانه اذا اعتبرنا ما قاله فيديل كاسترو في خطاب مؤتمر القارات الثلاث : " كل من ينتظر تمرد ثكنة عسكرية فهو غير ثوري " ، فقد لا يكون ثوريا اينما كل من تجنب اغاظة الثكنات او بحث عن دعمها و لو بصفه ملحقة .

٤) الامبريالية

زيادة على العوامل السياسية العامة التي سوف لا ندرسها هنا ، فيوجد عنصر اساسي يشكل عكسها يمكن ان نتصوره ـ عاملا لتطور الجيش بقدر ما يمسه مباشرة ، ونعني هنا الامبريالية . وكان ظهورها المباشر والاول ، هو وجود عدد متزايد من " المستشارين " داخل الجيش الذين يتصاعد نفوذهم بقدرما يتصاعد نفوذ بلادهم الاقتصادي والسياسي في المغرب حيث تتزايد سلطتهم يوما بعد يوم في القيادة العليا ، وقريبا سيأتي اليوم الذي سيصبحون فيه يصدرون الاوامر بدلا من اعطاء " النصائح والارشادات " .

واذا كان بامكان القيادة العليا ان تقبل هذه الوضعية بسبب عوامل سياسية عامة او بسبب خضوعها التقليدي للدول الاجنبية الكبرى (فرنسا مثلا حيث كانت طاغية) ، فليس من المستبعد ان تصبح هذه الوضعية لا تطاق داخل هيأة الضباط المتوسطين والصغار . هذا وبما ان تكوينهم قد تم بصفة عامة في المدارس الفرنسية ، فانهم قد كانوا ينظرون باشمئزاز الى ظهور فنون جديدة في التنظيم قد لا يجيدونها .

كيفما كان الحال فان هؤلاء الضباط الذين لم تسبق لهم خيانة خاصة في حق الامة يلومون انفسهم عليها (كالضباط الفرنسيين السالفين) ، قد لا يشعرون بحاجة ملحة الى التعامل مع الامريكيين ، سيما وان مثال الفيتنام و لو كان على مستوى آخر ، يبين لهم ، الى اين يمكن ان تصل تبعية كهذه .

ويمكن ان تؤدي العمليات التي قد يستخدم فيها الجيش المغربي في المستقبل (حرب حدود واحتمال حرب ضد اسرائيل) الى شعور غير مشرف لدى عدد كبير من الضباط ، شعور بخيانة اخوانهم انفسهم اما بمحاربتهم مباشرة (الجزائريين) واما بعدم مساعدتهم مساعدة فعلية (ضد اسرائيل) .

و شعور كهذا غالبا ما يؤدي الى ردود فعل لا يمكن التحكم فيها . و يرجع للحركة التقدمية ان تخلقه و توجهه .

الجـــزء الثـــانـــي

الجيش المغربي : هل هو قوة وطنية أو أداة في يد النظام الملكي والامبريالية

غالبا ما حكمنا بتسرع على القوات المسلحة المغربية المسماة بالملكية، بأنها جيش مرتزق بصفة اجمالية يخدم مصلحة النظام القائم في المغرب .

ومن الاصح أن نتعرف بسرعة الاصول الاجتماعية والسياسية لهذا الجيش التي ستكشف لنا عن طابعه الوطني الذي لا يقبل جدال ، وأن نقوم بتحليل الظروف العضوية والسياسية الداخلية والخارجية التي تتحكم في اعماله ومواقفه ، وذلك بالاستناد على بعض العناصر التحليلية التي وردت في الجزء الاول من هذه النشرة .

وستجنبنا هذه الطريقة الاحكام الكاريكاتورية التي لا زلت الحركة التقدمية تؤدي ثمنها ، لاسيما وأن الحكم يهدف حاليا وبالذيه من وسائل الى جعل القوات المسلحة ملكه الخاص ، معناه جهاز متفان في سبيله يكون دائما على اهبة الاستعداد للتدخل ضد اية مناهضة للاقطاع وممثليه = حركة
النظام الملكي .

(ـ) اصول الجيش المغربي

قد يكون من الافضل قبل ان نتطرق للتشكيل الاجتماعي للقوات المسلحة المغربية ، ان نرجع الى التقاليد العسكرية المغربية التي ستمكننا من ادراك المضمون الذي ينسب اليها حاليا باكثر وضوح .

كان وجود الجيش المغربي نفسه يرتبط دائما بالدفاع عن حرمة التراب الوطني . وكان تجنيد افراده يتم على اساس التطوع الجماعي للقبائل التي لم تبخل على السلطة المركزية بموارد ها البشرية والمادية كلما كانت القضية تعني ردع عدو اجنبي خارج حدود البلاد .

ولكن هذه القبائل التى كان الجيش يتزود منها، وقفت فى وجه السلم العسكرى و رفضت سلطة الملك حينما فتح هذا الاخير ابواب البلاد للاحتلال الاجنبى (انظر الى الجزء الاول من هذه النشرة) • وكانت هذه القبائل — فى الاطلس، و الريف ••• — واعية انها تمدد تقاليد حربية وطنية حينما اتخذت وحدها مبادرة المقاومة ضد الاستعماريين الاسبانيين و الفرنسيين •

لقد تمكن هؤلاء الاستعماريون حقا من القضاء على المقاومة الشعبية حوالى سنة ١٩٣٦ و ذلك بمساعدة الاقطاع المحلى و بعض الاعيان ، ولكن الشيء الذى يهمنا اكثر هو ان نلاحظ تاريخيا ان القبائل المغربية تذهب حتى العصيان الكامل للسلطة المركزية الممثلة فى شخص السلطان كلما اظهر هذا الاخير عوارض خيانة للقضية الوطنية •

ولقد ارغم المحتل الاجنبى على ادخال عناصر مغربية محضة (كوم ، طابور •••) فى جيشه نفسه ليستخدمها كطعم لمدافعه فى مواجهته للمقاومة الشعبية • وكانت تلك العساكر تجند من القبائل التى تتمتع بروح حربية تقليدية ، ولكن مقياس تجنيد الاطارات كان ينحصر فى الانتماء الى الاقطاع من اطارات الجيش المغربى السابق كانت تجند بناء على قيمتها العسكرية البحتة •

و شكلت العساكر المرتزقة فى عهد الحماية لتعطى مظهرا خادعا اخفيا نسيادة البلاد التى تحميها، دولة اجنبية كبرى • وكانت مهمة تلك العساكر بعيدة كل البعد من ان تكون وطنية لانها ساعدت على احتلال البلاد من طرف الاستعماريين الفرنسيين وعلى اخماد مقاومة القبائل •

و حلت روح الارتزاق داخل هذه العساكر محل الوطنية التى كانت تحرك الجيش المغربى السابق • وتتأكد هذه الفكرة بكل سهولة من خلال الدور الذى لعبته تلك العساكر فى قمع الحركة الوطنية للمقاومة وفى حملات استعمارية كحرب الهند الصينية • كانت هذه العساكر مرتزقة بحتة لانها كانت تؤدى بدون تمييز كل المهام التى كان الاستعماريون يلقونها على عاتقها • وقد يمكن ان تعتبر مشاركتها فى الكفاح ضد النازية و الفاشية خلال

« الليبيرالية »، و الحرية الامية • ولكنها حاربت لان المانيا كانت عدوة فرنسا و فرنسا هي التي تدفع لها الاجرة • لان الملاحظ هو ان عساكر فرانكو المرتزقة لعبت دورا حاسما في تنصيب الفاشية — عدوة الحرية — باسبانيا ، لان فرانكو نفسه هو الذي كان يؤدي لها الثمن • وربما كانت تلك العساكر المغربية قد تجعل نفسها في خدمة هتلر لو تمكن الجيش النازي من احتلال شمال افريقيا •

ولكن التقاليد العسكرية المغربية قد استرجعت روحها و طابعها الوطنيين بتاسيس جيش التحرير الوطني قبيل الاستقلال ، بالرغم من ادخال روح الارتزاق فيها من طرف الحماية • وكانت مقاومة المحتل الاجنبي نفسها هي التي دعت الى تاسيس جيش التحرير ولكن على اسس تقدمية نسبيا •

وكان تجنيد عناصره يرتكز على التطوع — غير الجماعي كالسابق — بل الفردي هذه المرة ، و الذي لم ينحصر في بعض القبائل بل كان يشمل عدة اقاليم في البلاد •

و لم يقتصر جيش التحرير بحكم الروابط الوثيقة التي كانت تربطه بالحركة الوطنية المقاومة على الكفاح لردع الاجنبي المحتل خارج حدود البلاد ، بل كانت له ايضا بعض الاهداف الاجتماعية و التاسيسية التقدمية •

لكن العامل الحاسم في توسيع آفاق و اهداف كفاحه ، كان يتمثل في طابعه الشعبي بما ان صفوفه كانت تضم العناصر المنبثقة عن الجماهير المحرومة من جهة ، و في طابعه الوطني لانه لم يقم باي تمييز عرقي او قبلي في التجنيد من جهة اخرى •

٢ —) تشكيلات الجيش المغربي الاجتماعية و تطورها

لقد مكننا هذا الاستعراض السريع لاصول الجيش المغربي من ان نحدد باختصار هوية العناصر التي كانت ستشكل نواة « القوات المسلحة الملكية » في بداية الاستقلال •

كانت صفوف الجيش المغربي فعلا لا تحتوي الا على عناصر الجيش الفرنسي المغربية (كوم ، الخ •••) البالغ عددها حوالي ١٥٠٠٠ رجل و التي التحقت بها فيما بعد « محلة » الجيش الاسباني •

و هذه العساكر نفسها التي كانت تقودها اطارات اقطاعية معروفة بتعاملها

مع المحتلين و بخيانتها للأمة و التي كانت تشن حملات القمع ضد الحركة الوط
للمقاومة بضرب الطبل ، وجدت نفسها بين عشية و ضحاها تلعب دور الحارس
الامين للسيادة الوطنية •

و الجماهير الشعبية التي كانت في اوج حماسها هضمت بكل سهولة هذه الفكرة
لان الحركة الوطنية نفسها قد زكت — موضوعيا على الاقل — هذا المفهوم للاشياء
لا سيما و انها اعطت الملك صبغة رمز و حتى مالك لتلك السيادة الوطنية •
و الكل يعلم ان العساكر المرتزقة لم تجند لخدمة الوطن بل جندت في
الاساس لخدمة الملك فقط •

++++++++++++++++++++++++++++++

و سيكون من الخطأ تماما ان نلزق عنوان الارتزاق لمجموع الجيش المغربي
الحالي لانه تطور في اتجاه وطني بالذات •

وكان عامل التقدم الاول في هذا الاتجاه هو انضمام جيش التحرير « للقوات
المسلحة الملكية » ، وكنا قد اشرنا الى النظرة الوطنية و التقدمية التي كانت
لدى جيش التحرير •

و زيادة على ذلك ، فان الطابع الوطني الذي نسب مجانا — ولكن بحسابات
دقيقة وراءه — للنوات المرتزقة التي تأسس حولها الجيش ، و حماس للاستقلال
كذلك ، قد شجعا تجنيدا واسع النطاق في الاوساط الشعبية و الطلابية •
و في الوقت الذي كانت العساكر المرتزقة تجند على أسس قبلية و اقطاعية في
عهد الحماية ، فتح الجيش المغربي ابوابه لكل الاوساط الاجتماعية بعد الا
و بفضل تجنيد عناصر ها من الجماهير الشعبية المحرومة في البوادي و المراكز
الحضرية ، عززت قاعدة الجيش نوعا من الديموقراطية • هذا ، وكانت تلك
العناصر تعتبر المهنة العسكرية اكثر انتفاع من البطالة او نصف — البروليتارية •
ولم يقتصر اطار الجيش على الاقطاع فقط ، بل توسع ليشمل الاطر الفنية الصغيرة
و المتوسطة و الطلاب المنتسبين الى البرجوازية الصغيرة و المتوسطة ، الذين التحقوا
بمدرسة ضباط الصف باهرموسو ، و بالكليات الحربية الوطنية و الاجنبية • و بالرغم
من ان التاطير بقي مخصصا بنسبة كبيرة لابناء الطبقات الحاكمة ، فهناك عامل
اجابي علينا ان ناخذه بعين الاعتبار = الحزام الاقطاعي الذي كان مضروبا طو

القوات المغربية في الجيش الفرنسي ، قد انكسر بعد الاستقلال • فمنذ ذلك الوقت اصبح للجيش المغربي وجه وطني بحشده عناصر من جميع الطبقات الاجتماعية • وكان من الطبيعي تماما ان يكون هؤلاء المجندون الجدد قناة موضوعية لنوع من الليبيرالية داخل الجيش •

وكان الجنود المنبثقون عن الجماهير المحرومة يحملون معهم اهتمامات وسطهم الاجتماعي وانشغالاته ، وقد تكون ظروف حياتهم المدنية دفعتهم الى المشاركة في المعارك السياسية والاجتماعية التي كانت تخوضها طبقاتهم • اما الاطارات المجندة بعد الاستقلال والتي كان جزء منها ينتمي الى الحركة الوطنية ، فانها ادخلت بما لا شك فيه افكارا وطنية وتقدمية وحتى ثورية في صفوف الجيش ، وذلك بدوافع فكرية واجتماعية كذلك •

ولكن لماذا سمح النظام الملكي بليبيرالية الجيش الموضوعية هذه ؟ علينا ان لا نتضلل بنواياه • ان التجنيد بعد الاستقلال لم يعد ممكنا على اسس اقطاعية وقبلية ، لان الاقطاعية اصبحت مرادفة للخيانة من جهة ، وان الروح الوطنية نمت بعفوية هائلة على حساب القبلية في ضمير الشعب المغربي خلال عشرات السنين الاخيرة من جهة اخرى •

٣ —) الحكم يقمع الجيش

كان الحكم واعيا تمام الوعي بديموقراطية الجيش التي كان عليها ان تؤدي موضوعيا الى تناقض بين النظام الملكي بطبيعته الاقطاعية وبين القوات المسلحة ذات الطابع الشعبي • واختار الحكم ان يشن من اجل حل هذا التناقض اضطهادا مفتوحا وبجميع اشكاله داخل الجيش ، مستهدفا ابطال اي مفعول للجيش ثم اخضاعه لطاعة عسكرية عمياء — الشيء الذي يعني تنفيذ الاوامر بتمييز كي يصبح له (اي الحكم) نوع من حرية الحركة امام صعود الحركة التقدمية الناشئة •

وقد ابتدأت حملات الاضطهاد والقمع تقوم ضد الجماهير الشعبية والقوات المسلحة على حد سواء ، منذ الوقت الذي اصبحت فيه صلاحية الملك «كمالك شرعي للسيادة الوطنية مطعونا فيها طعنا عنيفا في كل ارجاء البلاد •

وكي لا يتسرب هذا الطعن في النظام الى الجيش ، ابتدأ الحكم باتخاذ بعض الاجراءات التي سنذكر الاساسية منها .

لقد ارتكز الحكم في اول الامر على الضباط الكبار الذين اتوا من الجيوش الاستعمارية الفرنسية والاسبانية ووضعهم في مراكز قيادية للقوات المسلحة التي يتحكموا في العساكر ويسيطروا عليها لجعلها في الخدمة الوحيدة لصاحب الجلالة .

وكان هذا الاجراء ذا فعالية كبيرة ، بقدر ما كانت قد هجمته بل خططته السلطات الاستعمارية التي كانت ترى في هؤلاء الضباط ، اولمن سيحمل راية المصالح الاستعمارية الجديدة في المغرب بعد الاستقلال الى جانب الملكية الاقطاعية . ويجب القول بان هؤلاء الضباط المرتزقة قد اخلصوا و لازالوا يخلصون للحكم الملكي لان هذا الاخير هو الذي منحهم كل سلطتهم العسكرية و الوضعية المترفهة الناتجة عنها ، لاسيما وانه كان من الواجب ان يجدوا انفسهم في وضعية تختلف كل الاختلاف عن التي هم فيها الآن لو حاسبتهم الامة حسابا على التصرفات والمواقف التي وقفوها في عهد الحماية . اضف الى ذلك ان الملك منح نفسه مركز القائد الاعلى للقوات المسلحة وعين ابولي العهد قائدا لاركان الحرب ، ليمارس مراقبة مباشرة على القيادة العليا نفسها التي تتألف من عناصر يعدون مخلصين له كامل الاخلاص .

وهذا الازدواج العسكري و المدني في السلطة ، بين ايدي الحكم المدني ، الذي اصبح نادرا حتى داخل الانظمة الاكثر عتاقة في عهدنا هذا ، يدل دلالة واضحة على الثقة المحدودة التي يضعها الحكم الملكي في «قواته» ، المسلحة بما فيها العناصر المرتبطة به ارتباطا متينا بحكم اصولها الاقطاعية و المرتزقة .

++++++++++++++++++

ومن بين الاجراءات الفنية مظهريا ولكنها سياسية في الواقع ، التي اتخذها الحكم الملكي ليمهد الطريق لاخضاع القوات المسلحة ، يستحسن ان نذكر ما يلي =

(١) التحـاق جيـش التحـريـر بالقوات المسلحـة الملكيـة = استسـلام محـض

كـان النظـام يعتبـر جيـش التحـريـر مـن الاجهـزة الخـارجيـة عـن الدولـة ا
تفكيكا اكثـر خطـرا بالنسبـة اليـه ، وادى بـه الحـال الـى التلويـح و التخويـف بوجـو
دولـة داخـل الدولـة ، وذلـك بعـد ان تقنـع بالاعتقـاد ان جيـش التحريـر الوطنـى جيش
جمهـورى بالرغـم مـن الملكيـة المبالـغ فيهـا التى كـانـت تظهـرهـا الحركـة الوطنيـة
فـى نفـس الوقـت • وكـانـت العائلـة المالكـة و خاصـة منهـا مولاى الحسـن (ولـى العهـ
تعتبـر تحريـر موريطانيـا و الاراضـى المغربيـة تحـت السيطـرة الاسبانيـة مهمـة تجاوزتهـا
الاحداث بـل مهمـة لا طائـل فيهـا •

الـم يسبـق للملـك نفسـه ان صـرح بمنطقـه الاقطـاعـى ان الـ ٠٠٠ ٠٠٠ كـم٢
(مساحـة التراب الوطنـى المحـرر الذى يعتبـره اقطاعيـته الشخصيـة) « التى تتألـف
منهـا مملكـته ، فيهـا الكفايـة الواسعـة » ، وانـه لا حاجـة لـه الـى اراضـى ا
ولـو كـانـت مغربيـة تاريخيـا ؟

وبعـد مـا ان استعمـل النظـام الملكـى هـذا النوع مـن المبـررات التـى لـم يكـن احـد
يحتظهـا و ان قـدم « القوات المسلحـة الملكيـة » كالحـارس لسيـادة البـلاد ، تمكـن مـ
النهـايـة مـن ضـم جيـش التحريـر الذى كـان يمثـل القـوة المنظمـة الوحيـدة التـى كا
تقلـت الـى حـد مـا مـن سيطـرتـه •

غيـر ان الحكم قـد بـادر بتشتيـت جيـش التحـريـر كهيئـة منظمـة متماسكـة منـذ التحاقه
« بالقـوات المسلحـة الملكيـة » ، و اغـرقـت عنـاصـره داخـل العساكـر المرتزقـة ، وجمد
ضباطـه فـى رتـب دنيـا كـى لا يتمكنـوا مـن الصعـود الـى مراكـز مسؤوليـة قـد تسمح
لهـم باكتسـاب بعـض النفـوذ وسـط الجنـود • ولكـن سرعـان مـا اتخـذت الاحـداث
بعـد ذلـك طـورا جديـدا بتصفيـة هـؤلاء الضبـاط تصفيـة منهجيـة مـن طـرف الحكـم
الملكـى كلمـا تقدمـت لـه فـرصـة ملائمـة (« مؤامرة يليـوز ١٩٦٣ » ـ حوادث الحدود)
وهـم مـن لا زال مجهـول المصيـر حتـى يومنـا هـذا •

و لقـد تبيـن مـع مـرور الزمان ، ان التحـاق جيـش التحريـر « بالقوات الملكيـة المسلحـة
كـان يعنـى استسـلامـا محضـا ، لان القوات المسلحـة الملكيـة كانـت تمثـل مـركـز

(او عناصر اخرى ، سنرى ذلك فيما بعد) ، التى لم تؤيد النظام اولا تستقبل فى الوقت المناسب • وتصفية هذه العناصر كانت تتم بطريقة اجرامية لاتعتبر لا القوانين ولا الشرف العسكريين •

وكان لابد من التنبؤ الى وضعية كهذه لان الجلادين والضحايا أتوا من آفاق مختلفة ، فالجانب الاول كان مرتزقا فى خدمة الاستعمار اما الثانى كان مكافحا ضد هذا الاستعمار نفسه •

٢) مجند والاستقلال الشبان

لقد عرفت تلك العناصر نفس النصير فى مرحلة اولى ، وقد رما جمدت هى كذلك فى مراكز دنيا ، وكانت توجه الى مراكز تتطلب مستوا فيا معينا (مدرسات ، مدفعية ، هندسة ، الخ •••) ، ولكنها لم تستطع الوصول الى مراكز قيادية •

ولكن النظام لم يستطع الاستمرار مدة طويلة فى تطبيق قرار الجنرال الكتانى لتوقيف الترقيات (انظر الى الجزء الاول من هذه النشرة) ، لان تطور القوات المسلحة التى اصبحت النواة المرتزقة الفعلية فيها قد خلقت مراكز قيادية جديدة تتطلب اطارا لم يكن واسعا فحسب بل تكون له مقدورة وكفائة كذلك •

لقد وجد النظام نفسه معرضا تدريجيا لاختياريين ، اما ان يختار جيشا عصريا مفتوحا للتيارات الفنية والفكرية الحديثة بما يتضمنه كل ذلك من اخطار التطور بل وحتى التثوير ، واما ان يختار جيشا عتيقا مبنيا على اسس اقطاعية وقبلية ليكون طيعا له تمام الطاعة •

فاختار النظام الجيش العصرى ، لان من بين القوات الوطنية الموجودة ، الجيش هو الذى يمثل القوة المنظمة والمنضبطة الوحيدة التى يمكنه ان يعتمد عليها لبقائه فى الوجود •

والشئ الذى اثبت للنظام اختياره ، كان الفشل الذريع الذى عرفته « جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » عند نشوئها فى دجنبر (كانون الاول) ١٩٦٠ كحزب ملكى ، الشئ الذى حصل كذلك بالنسبة لمنظمات اخرى ذات الطابع الملكى ، هذا من جهة ، ومساعدة الامبريالية المتصاعدة من جهة

و اعتبر الحكم ادخال لضباط شبان جندوا فى عهد الاستقلال الى مراكز قيادية ، كازمة تحول كان عليه ان يجد لها علاجا !

لقد حاول الحكم الملكى فى البداية اغراء هؤلاء الشبان الذين كانوا فى اوج حبهم للحياة و التمتع بها بتشجيعه المنهجى لهم على نهب الاموال المخصصة لشؤن الجيش الادارية و انفاقها فى اجواء اكثر لطافة و عذوبة ممكنة ، ليغرقهم فى لامبالات تامة قد تجعلهم يتقبلون بكل سهولة الطاعة العسكرية بكل ما تعنيه و تتضمنه فى نظام لاشعبى . فمنذ بداية تجنيدهم ، يجد هؤلاء الضباط الشبان انفسهم امام مكيدة التعفن و الانحطاط الادبى التى يكيدها النظام لهم . و علينا ان نعترف بان عمليته كانت ناجحة بالنسبة لكثير منهم لاسيما و ان كل من يرهن على شئ من النزاهة و الكرامة يصبح اتوماتيكيا مشكوكا فيه بانه يحمل افكارا و اراء لا تتطابق مع مفاهيم النظام ! الشئ الذى يسبب لهذا النوع من العناصر حراسة و مراقبة شديدتين ثم ضغوطا و متابعات من كل الانواع .

زيادة على ذلك ، فان الضباط المتخرجين من الكليات الحربية العربية (مصر ، العراق ، سوريا) كانوا ولا زالوا موضع اهتمام خاص = فبما انهم اتوا من منطقة تلعب فيها الجيوش دورا سياسيا مؤكدا (ثورات و انقلابات) ، لابد ان يكونوا بالنسبة للحكم قد تاثروا بالافكار الوطنية والتقدمية العربية و ان يتجهوا قبلة لها نحو الجيش المغربى .

ولقد حرك الحكم نوعا من الكبرياء لدى الضباط الذين تكونوا فى الاكدميات العسكرية الغربية المشهورة بتقنيتها الغالية ، و اثار جوا من الاحتقار حول العناصر التى اتت من المدارس العربية المزعوم - عن خطأ - إنها متخلفة فى الميدان الفنى . ولكن الاخطر من ذلك هو ان الحكم تمكن الى حد ما من نقل هذا الاحتقار الى الميدان الفكرى نفسه ليجعل حدا لكل تاثير سياسى . و لتتميم لوحة هذا الاضطهاد السياسى داخل القوات المسلحة ، لقد منع الحكم الملكى منعا باتا الضباط و صف - الضباط و الجنود عن « الاهتمام بالساسة » معللا ذلك بانه ممن واجب القوات المسلحة ان تلتزم الحياد فى النزاعات السياسة الجارية فى البلاد .

و لكن سنرى فيما بعد ان بالنسبة للحكم فان منع « الاهتمام بالسياسة » داخل

الجيش لا يعنى فى الواقع كل السياسات و خاصة منها سياسته نفسها ، بل انه يعنى سياسة الجماهير فقط .

و هذا المفهوم للاشياء هو الذى يجب ان نستنبطمنه تفسير "الاحتقار للمدنيين" الذى يبسط التعبير عنه « بالسفيل الكلب » ، و يرجع تاريخه للجيوش الاستعمارية و الذى لا زالت تغذيته مستمرة حتى يومنا هذا داخل الجيش المغربى . و ليس المدنيون الا تلك الجماهير التى لم تتح لها الفرصة او الحظ لاختيار المهنة العسكرية .

و « الاحتقار للمدنيين » ، الذى يرتكز مظهريا على عناصر فنية بحجة ان المدنى لا يفقه شيئا فى الفن العسكرى ، يشكل فى الحقيقة وسيلة لعزل القوات المسلحة عن الاهتمامات السياسية و الاجتماعية للجماهير التى انبثقت منها هذه القوات . و من اجل دعم اضطهاده لاية حركة سياسية داخل القوات المسلحة ، لقد خلق الحكم جوا بوليسيا وسطها باد خاله فيها عملاء على اتصال مباشر بالقصر الملكى و بدفع الضباط بطريقة مكيافيلية الى التجسس على بعضهم البعض ليبث البلبلة و الشك فى صفوفهم .

و الضباط الذين استطاعوا الحفاظ على نزاهتهم و على بعض آلاراء المستقلة ، قد ذهبوا الى الظن ان الحكم توصل الى مراقبة الجيش مراقبة كاملة و شاملة ، الشئ الذى ادى بهم فى النهاية الى الانسياق فى الثيار او الى تجميد انفسهم فى الميدان السياسى على الاقل ، و هذه كانت طريق منجاتهم الوحيدة من الاجراءات « التأديبية » اللتى قدموا استقالتهم .

و لهذا بالذات ، فان الخدمة العسكرية التى تعتبر واجبا وطنيا فى البلدان الديمقراطية ، اصبحت تعنى منذ تدشينها فى المغرب سنة ١٩٦٦ ، عقابا ذهب « ضحيته » منذ البداية كل الطلاب و الكادحين المعروفين بنشاطهم النضالى فى المنظمات الجماهيرية و بعدائهم الصريح للنظام القائم .

اصبح من الواضح آلان ، ان الحكم اراد خلق روح انضباطية عسكرية محضة التى تعنى تنفيذ الاوامر و الطاعة العمياء للنظام القائم ، و ذلك بارتكازه على الضباط المرتزقة الذين تطبعوا بها فى الجيوش الاستعمارية .

ولكن هذا لم يمثل في الحقيقة الا المرحلة الاولى من مناورة وضعها الحكم الملكي منذ زمن بعيد ، اما المرحلة الثانية فكانت تعني تحول الجيش « المحايد » و المضطهد هو بنفسه ، الى جيش ملتزم الى جانب النظام ، معناه الى جيش للقمع.

٤ -) من جيش مضطهد الى جيش للقمع

لقد راينا في القسم الاول من هذه الدراسة ، ان « القوات الملكية المسلحة » التي اسست انطلاقا من العساكر المرتزقة ، قد عرضت على الشعب كانها الحارس الامين للسيادة الوطنية ، هذا ما بعث على تجنيد الشباب تجنيدا متحمسا و جماعيا ، شباب كان مغفلا انه سيقوم في صفوف الجيش بدور الدفاع عن حرمة التراب الوطني . ولكن هذا المفهوم للاشياء كان يفقد تدريجيا مع مرور الزمان و الظروف .

و بما ان الحكم الملكي كان يريد تحويل الجيش الى اداة قمع ، فانه انعكف على حل المشاكل الخارجية التي قد تحيي ذلك الشعور الاصلي الا و هو شعور الدفاع عن الوطن المعروف لدى التقاليد العسكرية المغربية .

« فمشكل » الحدود الجزائرية - المغربية الذي هو اكثر استعجال بقدر ما انه تسبب في حوادث مؤلمة ، قد عولج في اجتماعات و مباحثات مزدوجة متعددة ادت في بداية سنة ١٩٦٩ الى معاهدة « تعاون و حسن الجوار » زيادة على حل كل القضايا التي يمكن ان تطرح على الطرفين المغربي و الجزائري بالطرق الدبلوماسية .

اما بالنسبة للاراضي التي لازالت تحت السيطرة الاسبانية و بالنسبة لموريطانية كذلك ، فاننا نعرف اراء النظام حول هذه القضية منذ بداية الاستقلال ، بالرغم من انه حاول تضليل الرأي العام ببعض التدخلات في هيئة الامم المتحدة و بعض المفاوضات المباشرة مع الحكومة الاسبانية ، عالما كل العلم انها سوف لا تؤدي مسبقا لاية نتيجة .

ولكن تسكين الشعور الوطني و تجميده داخل الجيش بواسطة حل المشاكل الخارجية ، لا يمثل في الواقع الا جانبا ثانويا من المخطط الذي وضعه

النظام منذ بداية الاستقلال و هو = ان يجعل من « القوات المسلحة الملكية » جيشا ملكيا ، لى جيشاللقمع .

( ) خط فارق بين الجيش و الشعب

كان القضاء الى حد ما على الشعور الوطنى داخل الجيش ، غير كافيا بطبيعة الحال لربط الجيش بالنظام ربطا لا رجعة فيه . فكان ضروريا ان يورط امام الشعب بارتمائه فى عمليات قمعية فى الداخل .

العملية الاولى كانت اخماد الانتفاضة الريفية سنة ١٩٥٨ . و قامت بها القوات المسلحة و لاسيما مجندوا الاستقلال الجدد بنوع من الحماس ظنا منهم انهم يؤدون واجبا وطنيا اذ ان الملك الذى امر بالعملية كان يعتبر آنذاك التشخيص للسلطة الذى لا يمكن ان يخطأ و ان « صورته فى القمر » كانت لم تزل حية فى اذهان كثير من الضباط الشبان و الجنود .

اما الضباط المرتزقة فانهم برهنوا عن حذاقة بالغة حيث كانوا يحرقون و يدمرون فى الريف و هم يظنون انهم سيطمسون خيانتهم العظمى للامة بجرائمهم الشنيعة . و اقل ما يمكن ان يقال عن موقف الجماهير الشعبية نفسها التى ضللها الحكم الملكى كذلك ، هو انها تقبلت قمع الريف ببرودة و عدم اهتمام .

و رغم الاشتباكات التى كانت لها مع العساكر التى كانت تهرب بها - بارتخاء فى غالب الاحيان يجب ان نعترف بذلك - فى مظاهرات الشوارع ، فانها حافظت على بعض الاحترام للقوات المسلحة كقوة وطنية محايدة خارجة عن التصارعات السياسية التى كانت تتصاعد حدتها فى مواجهة الشعب للحكم الملكى .

ولكن تورط الجيش امام الجماهير كان سيتم بصفة نهائية و بدون رجعة ، عندما قبل النزول الى الشارع لتكسير انتفاضة مارس ١٩٦٥ فى الدار البيضاء . لقد اختار الجيش جانب الحكم باطلاق الرصاص على المتظاهرين الذين بلغوا قمة الغليان ، وكانت نتيجة ذلك اكثر من ٢٠٠٠ قتيل .

فاصبح بديهيا عندئذ ان حياد الجيش لم يكن الا خدعة مشابهة للدستور الذى طبخوه ليبيراليون فرنسيون ، خياليون بدون شك ، كانوا يؤمنون بامكانية تطور ديموقراطى للملكية المغربية .

ومن الصعب جدا ان ينسى الشعب المغربي ان انتفاضة مارس كان النصر قد يكون حليفها لو ايدها الجيش او اتخذ موقفا حياديا على الاقل •

والجماهير في مقدورها حقا ان تميز تمييزا دقيقا بين ميولات الضباط المرتزقة الفاشية وبين الطاعة العسكرية التي دفعت كثيرا من الضباط والجنود الى التدخل ضدها ، ولكن حينما تكون القضية تعني الاختيار بين شعب ونظام لاشعبي في اوقات حاسمة من صراعهما ، فبالنسبة اليها هناك اختيار واحد يجب اعتناقه: الشعب

كان الحكم الملكي واعيا لهذه الحقيقة ويعمل على توعية القوات المسلحة لهذه الحقيقة نفسها ليقطع عليها كل منفذ ويجعلها في مازق (آنباس) تام لا يكون له مخرج الا النظام القائم •

٢) محاولة عزل القوات المسلحة على الصعيد الخارجي

ليس المغرب بلادا متخلفة فحسب بل انه «تخصص في التخلف» كما جاء في العبارة المشهورة التي ليس لنا مجالا هنا للتوسع فيها ، فهو جزء لا يتجزأ من بلدان العالم الثالث التي من الطبيعي والمفروض ان تطمح للاستقلال والحرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. والتجربة التي كان من الممكن ان يسير المغرب من جرائها في هذا التيار ، كانت تتجلى في تدخل «القوات المسلحة الملكية» تحت اشراف الامم المتحدة في الكونغو - كينشاسا (ليوبولدفيل) الحديث العهد بالاستقلال والذي كان باتريس لومومبا رائده • ولكن عوض من ان يكون تدخلها ضد الانفصاليين الكاتانغيين ، لقد ساهمت العساكر المغربية بقيادة الجنرال الكتاني ، في اعتقال لومومبا واغتياله وفي تنصيب حكم عميل للاستعمار الجديد والامبريالية •

والجنرال الكتاني الذي كان معروفا بصلفه وبروح انضباطية عسكرية لا تتزحزح ، قد اكد انه تصرف تنفيذا للاوامر التي كانت تتضمنها برقية توصل بها من الرباط والمغفور له محمد الخامس هو الذي كان قائدا اعلى «للقوات المسلحة الملكية» ومولاي الحسن ولي العهد آنذاك ، كان رئيسا لاركان حربه •

وبعد وفات محمد الخامس بقليل ، لقي الجنرال الكتاني مصرعه «بسكتة قلبية» بمجرد مغادرته للقصر الملكي الذي كانت حفلة رسمية قد اقيمت فيه

برئاسة الملك الحسن الثاني •

و ادخال العساكر المغربية في المؤامرة ضد الوطنيين الكنغوليين التي حيكت خيوطها في الاوساط الاستعمارية ، قد كشف النقاب عن وجه الحكم الملكي في افريقيا و اثار نوعا من الكراهية تجاه الجيش المغربي بالرغم من السمعة التي نالها المغرب (مؤتمرات القمة لمؤتمرات نقابية افريقية ، الخ •••) •

و لكن سمعة الجيش المغربي كانت ستتلقى الضربة القاضية في الحدود الجزائرية المغربية • فقد قام كثير من الضباط و الجنود بالحملة بدافع وطني و بفكرة تحرير اراضي مغربية مغتصبة • و الشيء الذي لا يستطيع احد تجاهله ، هو ان استرجاع الاراضي التي تديرها الجزائر و المتنازع عليها بين المغرب و الجزائر يمثل آخر ما يمكن ان يهتم به الحكم الملكي ، لانه لم يسبق له ابدا ان طلب من الجيش المغربي التدخل في وادي الذهب او مليليا •

و كانت حرب الحدود تعني بالنسبة للحكم الملكي مشاوشة عسكرية قد تعمل على اضعاف الثورة الجزائرية التي كانت قد نهجت طريقا ثوريا حقيقيا ، و تمهد الطريق للامبريالية و مناورات المخابرات المركزية الامريكية بغية «تصحيح الوضعية» ، كان وقتئذ يستحيل تخليه • و زيادة على ذلك ، فكان من الضروري وجود كبش ضحية لتقديمه الى الجماهير الشعبية من اجل تغطية القمع الوحشي الذي اندلع يوم ١٦ يليوز (تموز) ١٩٦٣ ضد طليعة هذه الجماهير نفسها : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية •

هكذا كان الحكم الملكي و ضباطه المرتزقة الذين يحتلون مراكز قيادية قد ضربوا «ثلاثة عصافير» بحجر واحد ، فضلا على ان حرب الحدود كانت فرصة لم يكونوا يترجونها لسلب ملايير اضافية كانت مخصصة للنفقات الحربية وقت الحوادث •

و الشيء الذي يهمنا اكثر هنا هو ان القوات المسلحة المغربية و « المتطوعين المدنيين » ، قد اصبحوا موضع حقد كبير في الخارج (في بلدان العالم الثالث التقدمية بصفة عامة و العالم العربي بصفة خاصة) و بغض صامت وسط الجماهير التي اكتشفت فيما بعد كل هذه المناورة الملكية الامبريالية • و لكن العملية الوحيدة التي كان بامكان الجيش ان يسترجع بواسطتها شيئا من السمعة ، كانت حرب ٥ حزيران ، و لكن النظام حرمه منها •

٣) تحرير فلسطين قضية مقدسة ولكن ...

ان قضية الكونغو والحدود تكشف لنا ان الحكم الملكي رمى بالجيش المغربي في عملية بوليسية دولية ، فاعلا تماما كعميل للاستعمار الجديد و الامبريالية .

ولكن لما كان الامر يعني حرب حزيران ١٩٦٧ ، لم تتوصل البلدان العربية الى دعم عسكري (او حتى معنوي جدي) من المغرب ، بالرغم من ان الشعب و الجيش كليهما يعتبران تحرير فلسطين قضية مقدسة وواجبا وطنيا . لقد اقتصر الحكم الملكي على تجنيد وحدات صغيرة خفيفة و استعرضها في الرباط لتضليل الرأي العام ، اما اغلبية القوات وضعت في حالة استنفار و استعداد للتدخل ضد اية مظاهرات للجماهير الشعبية التي قد تطالب بمساهمة المغرب مساهمة فعالة في المجهود الحربي للبلدان العربية .

ومن كامل المنطق ان الملكية المغربية بطبيعتها الاقطاعية و من ثمة مربوطة مباشرة بالامبريالية ، لم تشارك الى جانب البلدان العربية في عملية عسكرية ... ولو كانت دفاعية ـ ضد اسرائيل خليقة نفس هذه الامبريالية و حارسة مصالحها في الشرق العربي . وعكس ما يمكن ان نتصوره ، كان بامكان الحكم الملكي ، وذلك بموافقة اسياده الامبرياليين ، ان يسير في مسرحيته في حزيران ١٩٦٧ حتى الى ارسال عساكر الى الشرق الاوسط .

ولكنه فضل مجابهة الرأي العام بدلا من ان يعرض نفسه لخطر اكتشاف خيانته للقضية العربية من طرف العساكر في ارض المعركة وتأثرها بالتيارات الوطنية و التقدمية بفضل الاحتكاكات و العلاقات الاخوية التي كانت ستربطها مع الجيوش العربية في كفاحها المشترك .

ومن اسباب ـ او مبررات ـ الانقلابات العسكرية التي حصلت في الشرق الاوسط، نجد دائما القضية الفلسطينية .

ومن كامل المنطق كذلك ولو يصعب على المرء ان يتصور ذلك في بلاد عربية ان يفسح الحكم الملكي المجال واسعا للمنظمات الصهيونية كي تقوم بنشاطها في المغرب بكامل الحرية . ومن اهم ما يتجلى في هذا النشاط نذكر ما يلي :

تكوين اطارات فنية عليا بوسائل الدولة المغربية وارسالهما الى اسرائيل بمجرد انتهاء دراستهما ، تهريب رؤوس الاموال نحو اسرائيل و اكتتابات مالية لهما وسط الجالية اليهودية المغربية ، هجرة منظمة بموافقة القصر مقابل تعيير لكل مهاجر يهودي ، استعلامات ، الخ ...

و لكن تأييد الملكية المغربية للصهيونية ما هو الا مظهرا من مظاهر خضوعها للامبريالية .

٥ -) الستراتيجية الامبريالية و الجيش المغربي

١) النظام الملكي ، عميل للامبريالية

منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن ، حل استعمار من نوع جديد محل الاستعمار المباشر الذي لم يطق على مقاومة العاصفة الوطنية التي اكتسحت العالم الثالث .

و يجد الحكام انفسهم دائما في هذه البلدان المتخلفة التي تحصل على استقلالها امام اختيارين : اما طريق التحرر الوطني و اما الاستمرار في التبعية الاقتصادية و بالتالي السياسية من جديد للمستعمر السابق .

و حديثنا هنا لا يتعلق بالظروف التي تم فيها حصول المغرب على استقلاله السياسي ، بل الشيء الذي يهمنا اكثر هو ان نعني تمام الوعي بان الاستعماريين الفرنسيين لم يستسلموا لاستقلال بلادنا الا مقابل ضمانات محددة لمصالحهم الاقتصادية .

و من ابرز تلك الضمانات ، كان تاسيس « القوات المسلحة الملكية » حول العساكر المرتزقة التي كان اطارها يتكون من ضباط كبار مخلصين للمستعمر السابق الذي هيأهم للقيام بدور سياسي في البلاد .

زيادة على ذلك ، من الممكن ان فرنسا - و هذه الفكرة تاكدت في عهد الجمهورية الخامسة - كانت تود ان تجعل من المغرب ، بلادا « ديموقراطية » نموذجية في افريقيا تسير في طريق الليبيرالية الاقتصادية و التي ستؤدي بها الحال الى « تعاون وثيق » معها .

و لكن الملكية المغربية بحكم طبيعتها الاتوقراطية و الاقطاعية ، كان يستحيل عليها ان تختار نموا ديموقراطيا يحد من صلاحيات الملك و يؤدي حتما الى تفكيك

الملكية العقارية الكبيرة و بالتالي على كل قاعدة النظام الاقتصادية و الاجتماعية ، و اتجه الحكم الملكي نحو الامبريالية الامريكية لانقاذ أسس النظام ، تلك الامبريالية التي لم تبق مكتوفة الايدي من جهتها في المغرب و لم تبخل بامداداتها العسكرية و المالية لتحل محل الاستعمار الفرنسي .

السياسة الرجعية التي نهجها الحكم الملكي ادت بالمغرب الى وضعية اقتصادية مدهشة و الى ازمات مالية متتالية و مشاكل سياسية داخلية ، الشيء الذي كان يتطلب اغاثة متزايدة من الاجنبي .

وجد النظام نفسه باتباعه هذا التسلسل مرتبطا حتى الخضوع التام للامبريالية الامريكية ، لان فرنسا التي كانت تحاول نفسها تطبيق سياسة مستقلة ازاء الولايات المتحدة قد وقفت المساعدة المالية التقليدية التي كانت تقدمها للمغرب ، و حتى لما قررت استئنافها اصبحت هذه المرة تافهة امام العجز المتصاعد في الميزانيات الذي كان من الضروري سده .

و هذا بالذات هو الذي يمكن ان يفسر لنا الموقف الذي اتخذه الجنرال ديغول من قضية اختطاف الرفيق الكبير المهدي بن بركة .

فالرئيس السابق للجمهورية الفرنسية المعروف بوطنيته الغيورة قد ضحى بالعلاقات الفرنسية ـ المغربية و كل المصالح الفرنسية الناتجة عنها لانقاذ شرف التراب الفرنسي الذي كان مسرحا لجريمة شنيعة .

و لكن زيادة على الفضيحة القضائية لابد من ان نستوقفه نظرنا الى ان :

ا ـ المهدي بن بركة ، خصم سياسي للملكية و لاجيء في فرنسا و الذي حمايته يضمنها ميثاق حقوق الانسان ، قد اختطف و اغتيل فوق التراب الفرنسي على يد شخصيات مغربية بارزة .

ب ـ المهدي بن بركة ، زيادة على كونه من ابرز قادة الحركة التحررية المغربية فانه كان معروفا بانشطته الدينامكية داخل الحركة التقدمية و الثورية في العالم الثالث ، وكان رئيسا للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث الذي كان على اهبة وضع استراتيجية ثورية للعالم الثالث مضادة للستراتيجية الامبريالية العالمية .

لقد اصبح المهدي بن بركة بذلك عدوا لدودا و خطيرا للغاية بالنسبة لاكثر

الامبرياليات شراسة • الامبريالية الامريكية •

لم يكن اغتياله اذن ضرب تصفية حسابات داخلية ، بل انه يمثل ايضا وبكل وضوح مؤامرة امبريالية كانت المخابرات المركزية الامريكية هي المشرف الرئيسي عليها •

وكانت هذه فرصة اضافية لفرنسا كي تؤكد استقلالها من جديد تجاه الولايات المتحدة •

ج — لقد قطع الجنرال دي غول العلاقات الفرنسية مع المغرب ، منذ اللحظة التي رفض فيها الحكم الملكي تسليم مرتكبي الجريمة الرئيسيين اوفقير و الدليمي الى العدالة الفرنسية ، الذين كانت محكمة السين قد اصدرت امرا دوليا لالقاء القبض عليهما •

ثم تطور الموقف الفرنسي بعد ذلك ليضع كشرط لاستئناف العلاقات اقالة اوفقير وزير الداخلية في الحكومة المغربية لانه لم يكن في وسع فرنسا ان تتعامل مع حكومة تتضمن احد المتهمين في قضية بن بركة •

غير ان الجنرال اوفقير الذي كان في الاصل ضابطا في الجيش الفرنسي ثم عميلا للاستعمار الجديد الفرنسي ، قد اكتشف في قضية بن بركة على انه عميل مزدوج في خدمة الامبريالية الامريكية بالرغم من انه غالبا ما يطيب له اعطاء « كلمة شرفه كضابط فرنسي » •

ولكن الملك الذي يحيي ويموت الحكومات رفض التخلي عن وزيره للداخلية ورفضه كان يعني اختيارا واحدا • الخضوع للامبريالية الامريكية •

د — لماذا سلم الحكم اذن الدليمي للعدالة الفرنسية ؟

قد تكون الاستعلامات الفرنسية اعتبرت الدليمي ، ضابط الجيش الفرنسي هو كذلك ، ممكن استعادته •

وقد تمت تبرئته بالفعل ، وكان الحكم الذي صدر عشية ٥ حزيران ١٩٦٧ قد خطاه في فرنسا وعلى الصعيد العالمي دون المدافع التي هزت الشرق الاوسط في نفس اليوم !

٢) توجيه القوات المسلحة فى استراتيجية امبريالية

لقد راينا اعلاه ان النظام اعتمد على اضطهاد الجيش و قمعه ثم على توريطه فى عمليات بوليسية داخلية و خارجية ليجعل منه اداة طيعة له ، غير انه تبين ان هذه الوسائل غير كافية لابعاد كل اخطار تمرد او تحالف القوات المسلحة مع الجماهير ضد الملكية.

كانت المحاولة الاولى هى ربط الجيش ربطا موضوعيا بالنظام الذى يحاول بالفعل القيام باقطاعية منهجية لهيئة الضباط باعطائهم جميع الامكانيات المالية والقانونية للحصول على اراضى المعمرين والمشاركة الى جانب ذلك فى مؤسسات تجارية طفيلية مرتبطة بالشركات الاجنبية .

هكذا تعدت الملكية الاضطهاد و القمع الى محاولة خلق تضامن للمصالح خلقا مصطنعا يكون من شأنه ان يحول الوجه الوطنى للجيش ويربطه بالنظام القائم .

فاساليب كهذه ليست جديدة بالنسبة للملكية المغربية .

لقد سبق لورثة مولاي اسماعيل ان كانوا يفتحون ابواب خزينة الدولة على مصراعيها لكبار ضباط الجيش لترضيتهم واكتساب تاييدهم غير ان هؤلاء الضباط انفسهم كانوا يخلعون السلطان عن العرش كلما انفدت الاموال ليبايعوا سلطانا جديدا و هكذا ....

لهذا قد يحاول الحكم الحالى تجاوز مرحلة الاغراء و الارشاء و نهب الاموال العمومية و سلبها الشئ الذى اصبح يشكل قاعدة داخل الجيش و كل اجهزة الدولة ، ليخلق مصالح دائمة و وراثية لهيئة الضباط كى يكون تاييدها للنظام الملكى دائما و وراثيا كذلك .

ان اندلاع حركة وطنية داخل الجيش قد يكون اكثر خطرا بالنسبة للمصالح الامبريالية فى المغرب الذى يكتسى بفضل موقعه الجغرافى اهمية استراتيجية كبرى على الصعيد العالمى ، فضلا على ان مستقبل المغرب السياسى الغير المضمون يتسبب دوما فى تحفظ الاحتكارات الامبريكية التى تمتنع عن استثمار رؤوس اموالها فى المغرب و استغلال خيراته .

و فى مفهوم الامبريالية الامريكية ، فان الخضوع بدون قيد و لا شرط لا يكفى ،

بل يجب على النظام الخاضع لها اكثر من ذلك ان يبرهن عن قوة و فعالية كاملتين لمجابهة قوات التقدم الوطنية التي تهدد مصالحها .

والكل يعلم ان الامبريالية الامريكية ليس لها ايمان الا بقوتها و فعاليتها نفسها و هذا احد الاسباب التي تجعلها تتدخل مباشرة في الشؤون الداخلية لبلدان اخرى .

و بما انها واعية تمام الوعي للضعف العضوي الذي يعاني منه النظام في المغرب فانها تعمل منذ سنوات على تاسيس جهاز قد يسهر مباشرة على مصالحها فيما اذا تبين ان هذا النظام غير كاف لهذه المهمة .

ان مفتاح الستراتيجية الامريكية في بلدان العالم الثالث هو الحرب الخاصة التي تعني بصفة اجمالية تدخل قوات محدودة و لكنها مدربة تدريبا جيدا على الحرب الضدة للعصابات لاخماد الحركات الثورية المسلحة بسرعة ، اي ان لا يترك لها الوقت لتاخذ جذورها وسط الجماهير الشعبية و تنتشر عبر البلاد كلهيب من النار .

ان الحكم الملكي يطبق هذه الستراتيجية بحذافيرها بمساعدة « المستشارين » الامريكيين الذين يتكاثر عددهم في المغرب يوما بعد يوم .

و زيادة على التشكيلات النظامية من كوماندو و مظليين في « القوات المسلحة الملكية » ، فانه يركز جهوده على تكوين وحدات خاصة مضادة لحرب العصابات ، و يبعث ضباطا مغاربة الى الولايات المتحدة ليكونوا تاطيرا متينا و « مضمونا » لتلك الوحدات .

اضف الى ذلك انه لوحظ خلال السنوات الاخيرة تجنيد للمدنيين في البوادي في اشغال شاقة (فتح طرقات ستراتيجية بالاخص) و تدريبهم على استعمال السلاح .

و فتحت الى جانب ذلك مدرسة للاطارات الادارية و العسكرية لتكوين مسؤولين جهويين يرسل عدد كبير منهم الى ايران مثلا ليستخلصوا العبر و الدروس من احدى تجاريب الامبريالية الامريكية الاكثر عمقا و نجاحا في الشرق الادنى .

ان تاسيس مدرسة القنيطرة و تدريب المدنيين يكشف لنا عن مظهر آخر من مظاهر الستراتيجية الامريكية الذي يعرف عموما باسم الدفاع الذاتي .

وفي حالة اندلاع ثورة مسلحة فان المدنيين و اطارات السلطة المدنية قد يدافعون ذاتيا عن مناطقهم الشيء الذي سيسمح للقوات النظامية ان تتفرغ لحماية المراكز الحضرية و الاقتصادية الهامة و النقاط الستراتيجية و خطوط المواصلات .

اما بالنسبة لتكوين اطارات فنية وثقافية تؤمن بقضيتها ، فان الامبريالية الامريكية على ابواب تاسيس جامعة امريكية بمدينة طنجة ، وفي انتظار ذلك فانها تصدر الطلاب المغاربة الى الولايات المتحدة او الى الجامعة الامريكية في بيروث بجذبهم بواسطة امكانيات مادية و منح لا يمكن ان تتوفر لهم في المغرب .

و انتشار المراكز الثقافية و انواع مختلفة من الاندية الامريكية و العدد المتزايد لمبعوثي « هيئة السلام » ، كل هذه المصالح التي تحركها المخابرات المركزية الامريكية من الظلام تمكن الامبريالية الامريكية من تجنيد العملاء و من شن حملة اديولوجية قد تسهل لها في جميع الاحوال تركيز نفسها في المغرب .

ولتتميم مخططها المعتاد ، فان الامبريالية الامريكية تسير حاليا في طريق تاسيس « حلف اسلامي » سيكون محوره الرباط - طهران - الرياض مرورا من تونس بورقيبة ، - مسلم متحمس هو كذلك - لمجابهة الحركة التقدمية في العالم العربي و الشرق الادنى .

و لربما سيؤدي بها الحال الى دفع قوات بلدان الحلف المحتمل الى التدخل الى جانب رجال البحرية الامريكيين ضد اية حركة ثورية يمكن ان تندلع في بلد آخر من البلدان المعنية .

و عساكر الفيليبين و طايلاندة و كوريا الجنوبية الخ ... ، فانها تحارب ضد القوات المسلحة لتحرير جنوب الفييتنام باسم « منظمة حلف جنوب شرق آسيا » .[1]

ان الامبريالية الامريكية تطبق حاليا في المغرب ، الستراتيجية و اساليب التدخل التي سمحت لها بتكوين بلدان سائرة في فلكها في آسيا و امريكا اللاتينية و بالاخص

ولم يبق لنا الا ان نعرف فيما اذا سيقبل الجيش المغربي بان يكون اداة في خدمة الملكية و الامبريالية .

خـــاتمـــة

لقد كان من الواضح ان كل الملاحظات التي سبقت لم يكن هدفها سوى محاكمة الجيش المغربي و لا حتى محاكمة النظام ، و ذلك طبعا لسببين مختلفين تمام الاختلاف .

السبب الاول ، هو اننا نعتقد ان الجيش المغربي لا يزال يتمتع بطابعه كقوة وطنية عليها ان تلعب دورها كاملا في الوطن بهذه الصفة ، و ذلك رغم العراقيل و محاولات التحويل التي كان معرضا لها باستمرار .

و السبب الثاني هو ان السياسة التي نهجها النظام مدة ١٢ سنة من الاستقلال تحاكمه محاكمة بليغة و تسقط النقاب عن وجهه كخائن للامة و الوطن ، و كعميل في خدمة الامبريالية .

و احدى الصفحات السوداء لهذه السياسة بالذات ، كانت محاولة النظام لاخضاع القوات المسلحة في مرحلة اولى بارتكازه على اضطهادها و التعمية عليها بواسطة فاشيين بارزين اتوا من الجيوش الاستعمارية ، ثم توجيهها و تجنيدها لقمع الجماهير الشعبية و خدمة الامبريالية .

و بما انه لابد من ان نختم كلامنا ، نقول :

- من واجب القوات المسلحة المغربية بضباطها و ضباطصفها و جنودها ان تتخذ الموقف المناسب على ضوء ذلك و تحبط مخططات الملكية و الامبريالية التي تريد تحويل بلادنا الى قاعدة عسكرية عدوانية .

- القوات المسلحة المغربية المنبثقة من الشعب لا يمكن موضوعيا ان تسير الا في طريق الشعب ، طريق الكفاح من اجل التحرير و التقدم .

و مغرب حر تسوده الرفاهية و الرخاء هو الذي ستستعيد القوات المسلحة فيه كل عزتها و كرامتها و شهامة وظيفتها .

- و على اي حال ، فان النظام بالمغرب يعمل هو بنفسه على نهايته الحتمية و اسنان اجهزته نفسها هي التي ستطحنه في نهاية الامر .

وحينما يتجرء شعب مهما قل عدد افراده على خوض المعركة من اجل تحرير نفسه من العبودية و الاستغلال ، فلا توجد قوة في هذ

لن تستطيع ان تقف في وجهه .

لا حرب خاصة و لا حرب شاملة ، لا حرب رجعية محلية و لا حرب امبريالية عدوانية ، لا شيء يمكن ان يقطع عليه طريق التحرير و النصر .

و على ضباطنا و جنودنا ان يتذكروا دائما ان الامبريالية بامكانها ان تمزق حقا الدولارات على الملكية ، ولكنه في جميع الحالات فان الدم المغربي فقط هو الذي سيهرق !!!..

و المستقبل سيؤكد لنا ذلك